تنوير الافهام
إلى
بعض مفاهيم الإسلام

تأليف
محمد ابراهيم شقره

مكتبة التوعية الإسلامية
لاحياء التراث الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية
لإحياء التراث الإسلامي
ناصية شارع محمد عبد الهادي
الجوهرة - الطالبية - جيزة

تطلب جميع مطبوعاتنا من

مكتبة منارة العلماء
الإسماعيلية - حي السلام
شارع ٢٠٨ من شارع رضا

دار حراء للكتاب
منشية البكرى - المحلة الكبرى
سعد الدين السياجي وشركاه

تنوير الافهام

إلى

بعض مفاهيم الإسلام

«إنَّ الأُمَّة التي لا تُقَدِّس فِكْرَها، ولا تستهدي به في حياتها، ولا ترى له حقّاً لازماً عليها، ليست حقيقةً أن تعيش فوق الأرض»

الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م عمَّان

الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م القاهرة

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله.

أمَّا بعدُ:ـ

فقد طافَ بالمسلمين طائِف شرٍّ، أفزعهم في نوم وفي يقظة، فأزاغ قلوب كثيرٍ منهم عن معالم الهدى، وأوغَل بهم في مدارات الظلام والهوى، وأولجهم موالج سوء الثقافات المضِلة، المحمولة على أجنحة الغربان، من سِباخِ الغربِ والشرق، وأفرغ في عقولهم فكراً آسناً لا يُرجى لمن أصاب منه حظًا ولو قليلاً أن ينجو من أَسَنِه، إلا أن يقَيِّض الله له رجلاً أوتي من بصيرة العلم الصحيح، والإيمان الصادق، والإخلاص السَّوي، ليأخذ بيده بعيداً عن ذلك الفكر.

وأنَّى يكون له ذلك وقد أتْرع عقله من قبل هذا بزيفٍ من العلم، جثم على عقول الملايين مِنْ هذه الأمة رَدحاً طويلاً من الزمن، بنفرٍ أمضوا مع الجهل عهداً أن يكونوا له دعاة صدقٍ أوفياء، وأن لا يرتابوا أبداً في شيء مما تلقفته أفئدتُهم وأسماعهم منه، إلى أن يلقوا ربَّهم على غير ما دعا إليه محمدٌ ﷺ، من فقهٍ في الدين، وبصرٍ بشرائع الإسلام،

ووعيٍ لعقيدة التوحيد، فحملوا أوزار هذه الملايين من بعدهم، بما ورّثوها من فكرٍ أمشاجٍ، من وثنيةٍ، ووسوسةٍ، وتأويلات شاذةٍ باطلة، حَمَلَتْها جميعاً رسائِل صغيرة، وكتب كبيرة، سطرتها أقلامهم، فلقيت من القبـول والـرِّضا عند عامة الأمة ما لم يلْقَه القرآن والسُّنة، فضلُّوا وأضلُّوا، وزاغوا وأزاغوا.

والبلاءُ الأطمُّ أن يكون رويبضاتٌ، فقْهُها لا يتجاوز دائرة أسنانِها التي تُقَطِّع بها الطعام، تُحكِّمُ في قضايا الأُمَّة، وتشرع لها في حياتها ما لم يأذن به الله ولا نبيُّه ﷺ.

فنبتت في الأُمَّة نوابتُ سوءٍ، لم تُعهد في القرون الثلاثة الأُولى، فكان منها، الدِّين قشر ولباب، ومضمون وشكل، ورأْيٌ وحكم، وغير هذا وذاك.

وخلطوا في أسماء الله وصفاته خلطاً، لم يخرجهم عن جادَّة القصد فحسب، بل قالوا في الله قولاً ادَّعوا به تنزيه الله سبحانه ما لم يُنَزِّه به هو نفسه عنه!! تعالى عما يقولون عُلوًّا كبيراً.

وجعلوا لله ممثلين له وخلفاء عنه. حتى لقد سمعت أحدهم يقول: «محمد ممثل الله»، نعم والله، هكذا قال، ألا ساء ما قال.

وأباحوا الغناءَ على إطلاقه، مُطَرَّباً وغيرَ مطرَّب، وجرَّؤوا الناس بفتاواهم على أن ينسبوا لأنفسهم من الأبناء المصنوعين على أعين من لا يخافُ الله، ولا يحسب حساباً لليوم الآخر، إلى غير هذا وذاك.

وما كان يحسن. ولن يكون بحسنٍ أن يقدر واحدٌ على حمل قلمٍ يحملُ في جوفه فكراً جميلاً، وهو يرى ما يرى من بهتٍ، وضلالٍ، وإفكٍ، ثم يسكت، ويلزم قلمه السكوت معه، فذلك ظلْمٌ، قلَّ من الظلم ما يعدلُه.

وقد كتب سبحانه على نفسه أن تكون الغلبةُ، والعُلُوُّ والظُّهور لرسله ولأوليائه ﴿كتب الله لأغلبنَّ أنا ورسلي، إن الله لقويٌّ عزيز﴾، ﴿إنَّما وليُّكُمُ الله ورسوله والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة ويُؤْتون الزكاة وهم راكعون، ومن يَتَوَلَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزْبَ الله همُ الغالبون﴾.

وإذا كان دعاةُ الفتنة ورؤوس الشر قد وجدوا لفتنتهم ملاذاً يُليذونها بها، ولشرِّهم ملجأً في مكانس أولئك يُلْجئُونها إليها، فإنَّهم جميعاً سيكونون حصب جهنم، ويومئذٍ يعلمون أنَّ الله هو الحق المبين، وأنَّ دينه هو الدين المتين، وإنَّ الذي جاء به هو النبي الأمين، وأنَّ ما يعلمون من حقٍّ أنكروه في الدُّنيا ليس بنافعهم أن يقولوا: كنا عنه غافلين، أو أن يقولوا: إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا.

وقد نظرت في مقالات أولئك فكتبتُ ما كتبت بياناً - أرجو أن يكون فيه بعض شفاءٍ - للحق الذي أمسى غريباً، وأمسى أهله غرباء، رجاءً في رحمة الله، واستشفاعاً به إلى رضوان الله.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن يكون صواباً موافقاً للحق المراد له سبحانه، والله من وراء القصد، وإليه المرجع

والمآب، وربنا لا تزغ قلوبنا بعد إد هديتنا. وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب

وصلى الله وسلَّم وبـارك على صاحب الشفـاعة، نبي المرحمة، الهادي بإذن ربه إلى صراط مستقيم

وكتب

محمد ابراهيم شقره

«ابو مالك»

عمَّان - غرة ربيع الثاني ١٤٠٦

* * *

صفات الله العلى

*** أولاً :-**

كثير من الناس اليوم، بل سوادهم الأعظم يتورعون عن التحدث في أمر العقيدة إلّا حديثاً عاماً لا يضع عن جاهل جهلاً، ولا يزيد عالماً علماً، ولو كان تورعهم هذا كائناً منهم لوضوح تصورهم في العقيدة لمُدحوا عليه. لأنه هو الأصل، وهو سبيل السلف من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين، فيكونون بذلك قد نهجوا نهج أسلافهم، وحذوا حذوهم، واتَّبعوا سبيلهم، ففازوا بالأخذ بهديهم، «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ».

غير أن تورعهم هذا كائن إما خشيةً منهم على عقيدة ورثوها أن تبدل وتغير فيهم، وإما - زعموا - حفاظاً على وحدة كلمة الأمة أن تفرق، أو تزداد فرقة، وإما خوفاً من الدهماء والعامة، وهذا لعمر الحق لا يدل على ورع صحيح، ولا حتى على علم شحيح، والورع منشؤه العلم، والعلم ينتهي بالعالم والمتعلم معاً إلى الورع.

وكان البعض الآخر يمسك عن الحديث في صفات الله تنزيهاً له كما يزعمون، ينزهون الله بأكثر مما نزه به نفسه.

ومن هنا كان التحدث في أمر العقيدة فيه بعض الصعوبة والحرج من كثير ممن تأثر بهذا الاتجاه الخاطىء وتأثم منه.

والذي أريد التحدث عنه هو توحيد الصفات. فأقول: إن توحيد الصفات هو الذي دارت فيه رحى الحرب الطويلة الأمد بين الحق وبين الباطل، وصلت فيها طوائف كثيرة من المسلمين، ودقت في ساحتها أعناق الألوف المؤلفة من أهل العلم، إذ زاغت منهم العقول والقلوب، وانحرفت بهم الأهواءُ المضلة عن سواء الصراط.

فأقول أولا مضت القرون الفاضلة الأولى، والقرآن والحديث هما مصدر التوحيد بأنواعه الثلاثة، كما كانا مصدر التشريع في العبادات وغيرها. توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الصفات، ولم يُعرف أن أحداً من الصحابة رضوان الله عليهم كان يسأل الرسول صلوات الله وسلامه عليه عن مسألة من مسائل التوحيد أبداً.

فكانوا يقرؤون قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين﴾، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿إن ربك فعَّال لما يريد﴾، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين﴾، ويقرؤون: ﴿وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء﴾، ويقرؤون: ﴿يخادعون الله وهو خادعهم﴾، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿كل شيءٍ هالك إلا وجهه﴾، وغير ذلك من الآيات. فلم يحفظ عنهم أنهم سألوا الرسول سؤالاً واحداً عن

وجه الله ولا عن يديه، ولا عن مكره، ولا عن إرادته وفعله أبداً، فكل هذه الأشياء كانت معلومة عندهم لا تحتاج إلى تأويل من الرسول ﷺ لهم.

بل كانت أسئلتهم كلها تدور حول مسائل الأحكام المتعلقة بالعبادات، والمعاملات، والأخلاق، وهي ما تسمى بالفروع، وهذا واضح جدًا من آيات القرآن وسوره التي خلَّد فيها القرآن السؤالات التي كان الصحابة يسألونها الرسول حتى إنه نهاهم عنها بقوله: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تسؤكم﴾.

لم كان هذا من الصحابة؟ إنه ولا شك لأن فهمهم آيات العقيدة لم تكن عندهم معضلة تشكل عقبة تحول بينهم وبين الإحاطة بها، فاليد معناها يد، والعين عين، والوجه وجه، الإرادة هي الإرادة، إلى غير ذلك من الآيات التي اشتملت على ذكر الصفات الإلهية.

* **ثانياً:-**

إنه حينما نشأت الفرق المنحرفة الضالة بين المسلمين، وأخذ غلاتها يتأوَّلون آيات الصفات تأويلاً بعيداً عن الحق والصواب، ويعطلونها تعطيلاً يفضي إلى تجريد الله من كماله الذي أحاط به نفسه ونزهها عن النقص الذي ألحقه به أولئك الغلاة، قامت طائفة من علماء الحق يردون الناس إلى ما كان عليه الصدر الأول تحقيقاً لموعود الله في هذه الأمة أنه سينجي منها هذه الطائفة التي وصفها رسول الله بقوله: «كلها في النار إلا واحدة»، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي».

هذه الطائفة بعلمائها وأئمتها الأجلاء قالت بلسان واحد ما نطق به الإمام أحمد رضي الله عنه: «لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، لا يتجاوز القرآن والحديث»، فأحيت بذلك تفكيراً مضاداً للتفكير الذي منيت به الطوائف الضالة، ومذهب هذه الطائفة يتلخص في ثلاثة أصول:-

الأصل الأول:-

إثبات ما أثبت الله لنفسه وتنزيهه عما نزه به نفسه، سواءً أكان بصريح الكتاب أم بصريح سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، لا يزيد عليه ولا ينقص منه، لأن في الزيادة عليه كذباً على الله وعلى رسوله، وفي النقص اتهاماً لله ولرسوله، وكلا الأمرين كفر بواح عياذاً بالله. ومن هنا كانت السلامة كل السلامة في إثبات هذا الأصل على نحو ما أقرته هذه الطائفة العظيمة من علماء هذه الأمة، والله ورسوله أعلم بحق الله في ذاته وصفاته وأسمائه، قال تعالى: ﴿أأنتم أعلم أم الله﴾.

الأصل الثاني:-

تنزيه الله سبحانه عن مشابهته بصفاته بصفات خلقه، فهو إن وصف نفسه بالسمع والبصر والإرادة والحياة والقدرة والعلم وغير ذلك، فلا يعني أنه بصفاته هذه يشبه صفات مخلوقيه، فالإنسان له سمع وبصر وإرادة وحياة وقدرة وعلم وغير ذلك، لكن صفات الإنسان تليق بضعفه ونقصه، وصفات الخالق تليق بكماله وعظمته، فبذهاب الإنسان وموته تذهب صفاته وتموت، أما صفات الخالق فهي متعلقة بذات الله سبحانه، قال

تعالى . ﴿ليس كمثله شيءٌ﴾ ، وقال : ﴿فلا تضرِبوا لله الأمثال﴾ ، وذات الله لا تفنى ولا تزول .

الأصل الثالث :ـ

أن يقطع الإنسان الطمع عن إدراك حقيقة صفات الله سبحانه، فكما أن ذاته العظيمة مجهولة للناس ولا تُعرف على حقيقتها، فكذٰلك صفاته سبحانه اللائِقة بذاته مجهولة للناس لا تعرف على حقيقتها، وهذا الأصل يوفر على الإنسان كثيراً من الجهد العقلي، ويحول بينه وبين الضلال الذي وقع فيه كثير من المعطِّلة والمشبِّهة في آنٍ معاً. قال تعالى : ﴿يعلمُ ما بينَ أيديهم وما خلفهم ولا يُحيطون بهِ علماً﴾ .

وإذا كان الله سبحانه قد حجب نفسه عن خلقه واختصَّ علمه بذاته بنفسه بحكمة يعلمها ويريدها في الدنيا، فإن هٰذه الحكمة اقتضت أن يعرف المُؤْمنون ربَّهم بذاتهِ يوم القيامة حيث يشاهدونه عياناً فتغرق كل لذة أصابوها في بحر لذة مشاهدة الحق سبحانه، يشاهدونه كما يشاهد البدر ليلة تمامه، مصداق ذٰلك في كتاب الله وفي سنة نبيِّه، أما ما جاء في الكتاب فقوله تعالى : ﴿وجوهٌ يومئِذٍ ناضِرة إلى ربِّها ناظرة﴾ ، هٰذه وجوه المؤْمنين مشرقة مسرورة تنظر إلى ربها في فرح وسرور وغبطة، أما ما في السنة فقوله صلوات الله عليه كما في البخاري : «إنكم سترون ربكم عياناً» ، وفي الصحيحين أيضاً عن أبي سعيد وأبي هريرة أن أناساً قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال : «هل تضارُّون في رؤْية الشمس والقمر ليس دونهما حجاب؟» . قالوا : لا . قال : «إنكم

ترون ربكم كذلك».

ولم يحدد لنا الرسول ﷺ في هذا الحديث صفات الذات الإلهية، ولا الحال التي يكون عليها الرب سبحانه حين يراه المؤمنون يوم القيامة، ولكنه قال بأن الرؤية تتحق لهم وأن الله سبحانه ينكشف لعباده المؤمنين فيرونه بأبصارهم كانكشاف الشمس والقمر ورؤيتهما بالأبصار المجردة، والمقصود هنا تشبيه الرؤية بالرؤية، وليس تشبيه المرئي في الآخرة ـ وهو الله سبحانه ـ بالمرئي في الدنيا ـ وهو الشمس والقمر.

وإذا كان هذا ما عليه الأمر بالنسبة لله سبحانه في الآخرة، فأولى أن يكون ذلك في الدنيا. فالله سبحانه وصف نفسه بالاستواءِ على العرش في سبعة مواضع من القرآن كقوله: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، فالاستواءُ على العرش صفة من صفاته سبحانه، لكن الله سبحانه استأثر نفسه بكيفية استوائِه هذا، وإن كان معنى الاستواءُ معروفاً في اللغة، فمعنى استوى في اللغة: أي علا وارتفع، فعندما تقول: استوى فلان على كرسيه، أي علا وارتفع عليه، أو استوت السفينة على الماء، أي: علت وارتفعت، لكن هذا المعنى لا نستطيع أن نطلقه على الله إطلاقه على الشيء المخلوق، فنحن وإن عرفنا معنى استوى في قوله سبحانه: ﴿على العرش استوى﴾، لكننا لا نستطيع أن ندرك كيفية استواءِ الله سبحانه على عرشه.

وقد علمنا الإمام مالك رحمه الله كيف نفهم هذه الآية على وجه الصواب الذي لا يوقعنا في المحظور الذي من أجله عطلت الجهمية

صفات الله سبحانه، وذلك فيما حكاه لنا ابن وهب عنه. قال: كنت عند مالك فدخل رجل فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرحمن على العرش استوى﴾، كيف استوى؟ فأطرق مالك، وأخذته الرُّحضاءُ - العرق الكثير - ثم رفع رأسه فقال: الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت صاحب بدعة، أخرجوه.

وفي رواية أخرى أنه قال: الاستواءُ منه غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالاً وأمر به فأخرج. وهذا هو قول أهل السنة قاطبة.

فالمطلوب إذاً في هذه الآية أن نسلم بها تسليماً، وأن نعلم أن المعنى الذي يليق بالمخلوق لا يليق بالخالق، **وأننا إن أدركنا وعلمنا** كيفية استواء المخلوق **فإننا نقطع بجهلنا بكيفية استواء الخالق سبحانه.**

وإذا سأل سائل فقال: **وأين العرش؟ فنقول: عرشه سبحانه فوق** السماءِ السابعة والله سبحانه من فوق عرشه بذاته، وقد دلّ على هذا القرآن والسنة، أما القرآن فقوله تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾، وقوله أيضاً: ﴿يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون﴾، وقوله أيضاً: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور﴾، و «في» هنا في هذه الآية بمعنى على، مثل قوله تعالى: ﴿لأصلِّبنكم في جُذوع النخل﴾، وقوله تعالى: ﴿فآمشوا في مناكِبها﴾.

وأما السنة: ففي صحيح مسلم أن معاوية بن الحكم السلمي كانت

له جارية ترعى غنيمات، وأن ذئباً ذهب بشاة منها، فلطمها، فندم، فأتى النبي ﷺ وقال له: ألا أعتقها؟ فقال: «ادعها إليَّ». فقال لها: «أين الله؟». قالت: الله في السماء. قال: «فمن أنا؟». قالت: أنت رسول الله. قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماءِ». وبمثل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة تزول ضلالة أخرى من ضلالات أهل الأهواء، وهي أن الله سبحانه في كل مكان، وقد يركنون في هذه الضلالة إلى بعض الآيات، كقوله تعالى: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم، ولا خمسة إلا هو سادسهم...﴾، وقوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾. فإذا سألت أحدهم وقلت له: أين الله؟ لم يقل ولم يجب ما قالته وأجابت به الجارية التي وصفها الرسول بأنها مؤمنة، بل يقول لك على الفور: الله في كل مكان.

نعم، الله معنا في كل مكان كما قال عن نفسه، وأثبت ذلك في كتابه، لكنه ليس معنا معيةَ ذات، بل معية علم. وذلك لأن النصوص من الكتاب والسنة التي سقناها قبل تدل على علوه وفوقيته على عرشه وتنزيهه سبحانه، فبذلك يتبين لنا أن معنى قوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾. ومعنى قوله: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة... الآية﴾، هو أن الله سبحانه معهم بعلمه، فهو عالم محيط بكل شيء خفي أو ظهر، دق أو عظم، كما قال سبحانه: ﴿يعلم السر وأخفى﴾. وكما قال: ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر، وما تسقط من

ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾ إلى غير ذلك من الآيات الدالة على إحاطة علم الله سبحانه بكل شيء.

* **ثالثاً**: -

بقيت مسألة أخرى نريد أن نزيد بها بعض ما قدمنا وضوحاً وبياناً، يظهر لنا وجه الحق فيها بالمقارنة، فصفة الرحمة أو الرأفة مشتركة بين الله وبين خلقه في قدر منها أو بمعناها الواسع، يقول الله في حق نبيه عليه السلام: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم﴾. وصف الله نبيه بوصفين وصف بهما نفسه، ولكن بين وصف النبي عليه السلام بالرأفة والرحمة وبين وصف الله نفسه بالرأفة والرحمة من الفرق كما هو الفرق بين ذات الرسول ﷺ وذات الله سبحانه، فقد مات الرسول عليه الصلاة والسلام، فرحمته ورأفته ذهبتا معه إلى الرفيق الأعلى، أما الله سبحانه فرحمته ورأفته أزليتان أبديتان لا تفنيان ولا تزولان.

ومن هنا لا يجوز أن نسمي رجلاً بعبد الرؤوف مثلاً أو بعبد الرحيم إذا قصدنا إضافة عبوديته إلى الرسول عليه الصلاة والسلام كما يصنع بعض الجهلة من المسلمين إذ يسمون أبناءهم بعبد الرسول، أو بعبد النبي.

أما إذا سمينا رجلاً بعبد الرؤوف أو بعبد الرحيم مضافاً إلى اسم من أسماء الله الحسنى فهذا مشروع وطيب.

وقد ذكرنا من قبل أن الله سبحانه مستوٍ على عرشه، وأنه فوق السماوات العلى بذاته، وأن استواءه وإن كان معناه في اللغة الارتفاع والاعتلاءُ كما في نحو قوله تعالى: ﴿استوت على الجودي﴾، غير أنه ارتفاعٌ واعتلاءٌ مقيد بأمرين:

الأول: أن الله ليس في حاجة إلى شيء من خلقه، وأنه بائن من عرشه، قال تعالى: ﴿سبحانه هو الغني﴾.

الثاني: أن استواءه لا يماثل ولا يشابه استواءَ خلقه. قال تعالى: ﴿ليس كمثله شيءٌ﴾، غير أن سائلاً قد يسأل فيقول: إذا كان عرش الله فوق السماءِ، وأنه سبحانه فوق عرشه بذاته، فكيف نوفق بين هذا التأويل وبين قوله تعالى: ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾، وقوله أيضاً: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا﴾.

فأقول وبالله التوفيق والتسديد، ليس هناك من منافاة بين الأمرين، وقبل أن نبدأ ببيان هذا الأمر وجلاءِ الشبهة التي قامت في ذهن هذا السائل، لا بد من التذكير بالآيات والأحاديث التي سقناها من قبل، مثل قوله تعالى: ﴿يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون﴾، وقوله تعالى: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾، وقوله تعالى: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾.

أما الأحاديث فمثل قوله عليه السلام: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، وإقراره الجارية جوابها حين سألها: «أين

الله»؟ فقالت: في السماء.

هٰذه الآيات والأحاديث كلها تفيد تنزيه الله أن يكون في غير جهة العلو، وتثبت له الفوقية لأنها صفة كمال، فقوله تعالى: ﴿يخافون ربهم من فوقهم﴾ لا تجد في القرآن آية تقول: إنه على أيمانكم ولا عن شمائلكم ولا من خلفكم ولا من أسفل منكم، بل تجد هذا قولاً لإبليس عليه لعائن الله حين قضى الله عليه بالطرد من الجنة، فتهدد بني آدم فقال: ﴿ثم لآتينَّهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائِلهم﴾، فلماذا عدد إبليس كل الجهات ولم يذكر جهة الفوقية؟ لأنها هي الجهة التي تليق بكمال الخالق سبحانه، فحجبها عنه ولم يمكنه حتى من التلفظ بها.

وأما قوله سبحانه: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب﴾، فهي أيضاً تعني أن الله فوق وليس في غير هٰذه الجهة، إذ الصعود لا يكون إلى غير جهة الفوق.

وأما قوله سبحانه: ﴿أأمنتم من في السماءِ﴾، فإن كلمة «في» هنا جاءت بمعنى على، كما في قوله سبحانه: ﴿فامشوا في مناكبها﴾، أي على مناكبها، وكما في قوله سبحانه: ﴿لأُصلِّبنكم في جذوع النخل﴾، أي على جذوع النخل، فلماذا نقول: إن كلمة «في» في هاتين الآيتين تعني الفوقية والعلو، وأنها في قوله: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ لا تعني ذلك. هذا التفريق يحتاج إلى ألف دليل ودليل، وليس عليه من دليل أبداً.

وما قيل في كلمة «في» في قوله سبحانه: ﴿أأمنتم من في السماء﴾ يقال في قوله عليه السلام: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»، ولمزيد البيان نقول: إن الرسول عليه السلام يطلب من أمته أن يتراحموا فيما بينهم، وهم أحياء طبعاً، لأن الخطاب الشرعي لا يقصد به الأموات الذين في باطن الأرض، بل يقصد به الأحياءُ فوقها، فكأنه عليه السلام قال: ارحموا من فوق الأرض تكن لكم رحمة من فوق السماءِ، وهو الله سبحانه، فكلمة «في» في الجملتين تفيد العلو والفوقية لا غير.

والمعنى هو المعنى لكلمة «في» في حديث الجارية التي أمر النبي ﷺ سيدها معاوية بن الحكم السلمي أن يعتقها حين أجابته أن الله في السماءِ.

فإذا كان الأمر كذلك، وأن اللائق بكمال الله سبحانه أن نثبت له صفة العلو والفوقية التي أثبتها لنفسه، وأن لا نتأولها تأوُّلاً نخرج به عن جادة اللغة والدين معاً، فيكون للمعية التي في الآيتين موضوع اعتراض المعترض، ﴿وهو معكم﴾، وقوله: ﴿إلا هو معهم﴾ معنى يتفق تماماً مع صفة العلو التي أثبتناها لربنا سبحانه تصديقاً بكتابه وإيماناً بما جاء به نبيه صلوات الله عليه. هٰذا المعنى هو أن المعية ليست بذاته، بل المعية بعلمه سبحانه، والعقل فضلاً عن الشرع يأبى أن يكون الله بذاته مع خلائقه، لأن هذا يقتضي إما تعدد الذات الإلٰهية بصور وأشكال، وإما تجزئَتها، وحاشا لله سبحانه الذي وصف نفسه بالوحدانية أن يكون كذلك.

وهٰذا التأويل الفاسد هو بداية تلكما العقيدتين الفاسدتين الباطلتين في الله سبحانه، عقيدة وحدة الوجود، وعقيدة الحلول، وهما عقيدتان واردتـان إلى ديار الإسـلام عن طريق فئـة آلت على نفسهـا أن تُخرج المسلمين من دينهم، كما أخرجوهم هم من أديانهم وعقائدهم الفاسدة الباطلة، فظلت هٰذه الفئَة موتورة على الإسلام وأهله حتى أَدخلت إليهم عقائدها الخبيثة التي أحسن المسلمون إليهم بإخراجهم منها.

إذاً فقـولـه تعـالى: ﴿وهـو معكم أينما كنتم﴾، وقوله: ﴿إلا وهو معهم﴾ هو معكم ومعهم بعلمه لا بذاته، بعلمه الذي أحاط بكل شيءٍ ما خفي وما ظهر، وما دقَّ وما كبر، فهو سبحانه فوق عرشه بذاته، ومع خلقه بعلمه، لا يندُّ عنه من خلقه شيءُ كما قال سبحانه في حقِّ نفسه: ﴿يعلم السر وأخفى﴾، وكما قال: ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبةٍ في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين﴾.

والعقل السليم لا يثبت غير ذلك لله، إذ لو كان الله على غير هذه الصفة لما كان علمه إلا بقرب ذاته من الأشياء التي خلقها، والعلم بقرب الذات ليس فيه أمر يجاوز نطاق العقل، فلا تكون هناك مخالفة لله عن خلقـه في علمه وإرادته، إذ الخلائِق أَصبح لهم سلطان على الأشياء بعلمهم وقربهم منها.

وقد يسأل آخر سؤالاً فيقول: إذا ثبت لدينا أن الله مع خلقه بعلمه، وأنه فوق عرشه بذاته، ولكن ماذا تقول في غير ذلك من الصفات التي لا

يمكن بحال ما أن تكون وفق ما نريد. فالله سبحانه يقول: ﴿تجري بأعيننا﴾، ويقول: ﴿ولتصنع على عيني﴾، ويقول: ﴿فاصبر فإنك بأعيننا﴾.

فنقول أولاً: إن هذه الآيات كلها دلت دلالة صريحة على ما دلت عليه جميع آيات الصفات، وهي أن لله عيناً.

ونقول ثانياً: ما قلناه في الاستواء واليد، نقوله في العين، فقد أثبت الله لنفسه استواءاً ويداً ليس بينهما وبين استواء البشر وأيديهم شبه، وكذلك العين، فليست هي العين الجارحة كعيون الخلق.

ونقول ثالثاً: بأن من الجهل الفادح بقواعد اللغة العربية وأصولها أن نقول بأن الفلك تجري في عين الله بذاتها، فمن يقول فقد أغرق في الجهل، وجاوز حدود اللغة، فإن هذه الآيات الثلاث التي ذكرت فيها العين تدل على شيءٍ واحد، اقتضى الدلالة عليه أساليب اللغة، وتنزيه الله سبحانه عن الحلول والاتحاد والاحتياج لشيءٍ من خلقه.

فالمعنى المراد في هذه الآيات الثلاث هو أن الفلك تسير فوق الماءِ بأمر ربها ورعايته وكلاءَته وحفظه، وأن موسى عليه السلام ينشأ برعاية الله سبحانه وحفظه ومحبته، وأنك يا محمد مهما أصابك من الأذى من قومك فإنك محفوظ مكلوءٌ بحمايتي ورعايتي لك.

ومثل هذا كما قلت عرف في اللغة، فإذا أردت أن تدلل على حبك لإنسان ورعاية أمره تقول له: إنك في العين، فهل هو في العين فعلاً؟ أظن أن كل من يشم رائحة العربية يعرف أن المقصود بذلك هو إظهار ما

لهذا الرجل عندك من حب ورعاية.

ويشبه هذا المعنى الذي أراده الله من هذه الآيات الثلاث، معنى حديث مشهور يجري على ألسنة الناس، وهو حديث الولاية الذى يرويه الرسول ﷺ عن ربِّه: «من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب. . . الحديث»، ولو سألنا الذين يتأولون العين واليد والاستواء وغيرها من الصفات التي أثبتها ربنا سبحانه لنفسه عن معنى قوله في هذا الحديث: كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، لقالوا في السمع والبصر واليد من غير تأويل لها، أما الرجل فإنهم سيؤولونها، لماذا هذا التأويل؟ ليس إلا تنزيهاً للخالق سبحانه، فمن أين جاؤوا بهذا التفريق الذي لا دليل عليه إلا أمر عاطفي وجداني محض.

والتأويل الحق لهٰذا الحديث هو كالتأويل للعين التي جاءَت في هٰذه الآيات الثلاث. فالعبد إذا أطاع ربَّه وأخلص له العبادة كان موفقاً في كل ما يفعلُ وما يقولُ، فهو إن سمِع كان موفقاً فيما يسمَع، وإن أبصر كان موفقاً فيما يُبصر، وإن أصابت يده شيئاً أو تحركَ برجله إلى شيءٍ كان موفقاً فيما يفعله، ولا يُعقل في حقِّ الله أن يكون هو بصر العبد وسمعه، ويده ورجله، وإلا انتهينا إلى ضلالة كبيرة في العقيدة هي عقيدة الاتحاد والحلول.

بمثل هٰذا الفهم للقرآن الذي يقتضيه أمران اثنان، وهما تنزيه الله سبحانه عمّا لا يليق به، وقواعد اللغة العربية وأصولها، يمكننا تجنب

الوقوع في الإفك والضلال الذي وقعت فيه الفرق الضالة التي قال فيها رسول الله ﷺ: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار، إلا واحدة».

بقي أمرٌ مهمٌّ جدًّا يجب أن نبيِّنه، وهو أن الرسول ﷺ علم أن أموراً كثيرة من أمور العقيدة بوحي من ربه ستقع فيها الأمة من بعده فبيَّنها بياناً شافياً لم يدع مجالاً فيها لمرتاب.

ولو كان في هٰذه الآيات ما يريب في فهمها لبيَّنه عليه الصلاة والسلام، لأنه واجب في حقه ﷺ. إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وإلا لم يكن قد بلَّغ الرسالة التي أمره الله سبحانه بإبلاغها بقوله: ﴿بلِّغ ما أُنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾.

وهناك مسألة أخرى مهمة يتنطع فيها البعض بجهل وسوء طوية، وهي قولهم: كيف تصفون الله بالعصمة وهي ليست من الصفات التوقيفية التي تدندنون حولها. فأقول وبالله التوفيق وعليه التكلان وإليه القصد والتوجه:ـ

نعم، هي ليست صفة توقيفية من صفات الخالق، لكنها معنى لصفات عديدة من صفاته سبحانه، فالله سمى نفسه الحكيم، والمجيد، والعليم، والحفيظ، والقدير، والمحيط، وغير ذٰلك من الأسماء الحسنى التي تدل كلها، بل كل واحد منها بمفرده على أنه سبحانه يكلأ الخلق ويرعاهم ويحفظهم ويحيط بهم علماً.

ولا يقع شيءٌ في الأكوان التي خلقها إلا بإرادته وعلمه ومشيئتَه، فحين نقول: العصمة لله وحده، إنما نقول معنى لصفة أو صفات، تماماً كما يقال: الكمال لله وحده، وليس من أسمائه سبحانه الكامل، ولا يصح أن نقول: إن من أسمائِه سبحانه المعصوم أو الكامل.

ونحن نقرأ فيما نقرأ وصف الله بالقديم، ونقول: الله قديمٌ، وقديمٌ ليست من أسماءِ الله، وإنما هي معنى لاسم من أسمائِه وهو الأول، فلتقريب المعنى للذهن تؤول أسماء الله وصفاته تأويلاً يُبقي على الصفة أو الاسم التوقيفي من غير إخلال بهما، ويظلُّ المعنى دالاً عليهما من غير أن نسمي الله أو نصفه به، ولا غضاضة في ذلك البتة، وإلا فكيف نقول كما قالوا من قبل: الله قديم، والكمال لله وحده؟!!

* * *

رسول الله في ذكراه

على صعيد الزمن، وفوق أديم الحياة، تجري أقلام القدر، تخط آيات القدر الإلٰهية، تبثها في تنسيق بديع وتنشرها في نظام محكم دقيق، بتقدير العزيز الحكيم ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خلقْناه بقدر﴾

وليس من آية من تلك الآيات إلا وقد أوفت على الغاية بما أودع الله فيها من قدرة، فتبدو أعظم من أختها، وأكبر من نظائرها.

آيات تَحار فيها عقول المبطلين الجاحدين، أما المؤمنون الصَّادقون فيسلمون لها تسليماً أو يقولون: آمنَّا بها، إنها الحق من ربنا.

وتوجهت هذه الآيات كلُّها أكبرُها وأجلُّها، ألا وهي: نبي الرحمة والملحمة المبعوثُ نذيراً وبشيراً للخلق كافَّة، آيةٌ تجلت فيها خصائصُ الآيات جميعِها، والتقت في سرِّها أسرارُها كلِّها، ودارت في فَلَكِها حقائِقُها الظاهرةُ والباطنةُ بأسرها، وازدهت على الكون كله بثوب النبوة الأقدس، وتسامت على الدهر بنور الرسالة الأسنى، وتناهت إليها هٰذه الآيات كلها في طواعية مختارة.

وتفجَّرت هذه الآية الكبرى آياتٍ بيناتٍ، تسعى في أرجاء الحياة الإنسانية كلها، في عطاءٍ جمٍّ، وسخاءٍ ثرٍّ، وعطف نائِل، وهداية بارَّة، ورحمة سابغة، وشفقة غامرة، وشجاعة فريدة، وإنسانية تجاوزت في

قُدُراتهـا وخصائِصها إنسانية الناس جميعاً، وذكاءٍ متوقد غابت بظهوره شموس المعرفة، وتواضعٍ نبيلٍ لم يؤذن لتواضع معه أن يظهر، وقيادةٍ ملهمةٍ طأطأت لها القياداتُ هاماتِها، وحكمةٍ يانعةٍ بصيرةٍ وقفت أثرها حكمـةُ الحكمـاءِ، وإنصافٍ من النفس، عجزت عنه حُلوم الحلماءِ، وصبر على الأذى، قَشْقَشَ جلادةَ الأقوياءِ، وعبادةٍ متبتلةٍ، أعجزت أقدامَ العباد، وزهد في الدنيا، أحزنَ قلوب الزُّهاد، وبأسٍ مريرٍ تقطعت به مِرَّة أهل البأس، وخُلقٍ بعيد المنال، لاذت به أخلاقُ الأنبياءِ، واستشفعت به.

آيةٌ أشـرقت بهـا الظلمات، وصَلُحَ عليها أمر الناس، ولوت إليها أعنَّتها ركائبُ الإيمان، وتدافعت إلى وِرْدِها رغائِبُ الهدى، وصارت بها صحـراءُ الجـزيرة مهتـوى قلوبِ العلمـاءِ، وتنـاهت إليها روافدُ الحق والجزاء، وانقشعت بها عن العيون الغواشي، وخمدت بقوتها رياح الشر السوافي.

آية مرقومة في الأرض وفي السماء، تراها العيون، وتسمعها الآذان، وتعقلها القلوب، تنزَّل بها جبريل عليه السلام بأمر ربه، ليقرأها الكونُ كلُّه، بسمائِه وأرضه وأفلاكه، وتُخومه وأشجاره وأنهاره وبحوره، وإنسه وجنه وملائكته وهوائِه، ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾.

آية كُتِبت حروفُهـا، ونُسِجَت معـانيهـا بخصائِصِ النبوة الخاتمة، وأنبـل خصـائِص البشـرية، لقفتهـا بشغفٍ رغيبٍ أُذُنُ كلِّ واحـدٍ من أصحابه، واستقرت في وجدان كل واحد منهم، وامتزجتْ بأرواحهم،

وسرت في عروقهم فقرؤوها حركة دائبة تمشي في ليل ونهار، بكل معطيات الخير والحق والجمال، ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوةٌ حسنةٌ لمن كان يرجو الله واليوم الآخر﴾.

ثم رأوْا تأْويلها الواضح المبين فيه، بشراً رسولاً، يَرُدُّ غُرْب العقول إلى الحقيقة التي غابت عنها وهي ماثلة أمامَها، حين قال بعض المشاغبين: لولا أُنزل إليه ملك. فرد عليهم بوحي ربه: ﴿ولو أنزلناه ملكاً لقضي الأمر ثم لا يُنْظَرون، ولو جعلناه ملكاً لَجَعلْناه رجلاً ولَلَبَسْنا عليهم ما يَلْبسونَ﴾، ﴿قل إنَّما أنا بشرٌ مثلُكم يوحى إليَّ﴾، ﴿سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً﴾.

رأَوا تأْويلها فيه حين سمعوه يصرِّم آذان نفر تنزَّهوا عن شيء ترخَّص فيه، فَيُذكِّرهم بأنَّه وإن فاق البشر بنبوته لكنَّه يظل بشراً مثلهم، «ما بالُ أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعُه، فوالله إني أعلمُهم بالله وأشدُّهم له خشية»، توجيه محكم، لا يُنْصِفُ فيه نفسه من نفسه، فقد جعله الله ميزاناً دقيقاً لكنه يُحذِّر به أقواماً يأْتون من بعده، يكادون يفوِّقون أنفسهم حتى على الأنبياء، ويبسطون أيديَهم وأَلسنتهم بالسوء والأذى في غير ورعٍ ولا علم.

رأَوا تأْويلها فيه، وهو يطوي الليالي والأيام ذات العدد ساغباً، لا يجد في بيت من بيوت أَزواجه كسرَة خبز، ولا تَمْرَةً يُهَدِّىء بها بعض مسْغبته، فيقول يُذَهِّبُ وجهه الأغر: إني إذاً صائم. لا ليُعَلِّمُ الناس بذلك الصبر على الجوع واحتمالَ آلامه فحسب، بل ليعلمهم أن اللقمة

شيء شريف، لا ينبغي أن تُنال إلا بشرف، ولا يُجمل بالشريف أن يُذِلَّ نفسه من أجل شيء شريف، إذ الشرف معدن نفيس كل ما يصدر عنه نفيس مثلُه.

رأوْا تأويلها فيه، حين أقبل عليه أعرابي، وضع كلَّ غلظتِه وفظاظته في يده، فَجَبذه بردائه جَبْذة شديدة حتى أثَّرتْ في عُنقه، صلوات الله وسلامه عليه. وقال له: يا محمد (هكذا)! مُرْ لي من مالِ الله الذي عندك، فما يزيد صلوات الله عليه على أن يبتسم ثم يَأْمُرَ له بعطاء.

حلم تقاصر عنه الحلم نفسه، وعفوٌ ما يطيقه العفو نفسه، وصفح يستحيي منه الصفح نفسه.

رأوْا تأويلها فيه وهو يقف في غزوة أحد كأُحد، مُرْسياً قدميه في الأرض، تنهال عليه السهام، وتنعطف عليه الرماح، وتعقره الحفر، وتُحدِق به السيوف، كلها طامعة أن تأْكلَ ولو مُضغة من جسده الطاهر، وتحيط به سنابك الشِّرك من كل جانب فلا ينال شيءٌ من ذلك من شجاعته، ولا يَفُلُّ من غرب بأسه.

طود شامخٌ يقف إلى جانب طود شامخ مثلِه، يُضرب بثباتِه المثلُ الأمثلُ في الشجاعة وشدةِ البأس.

رأوْا تأويلها فيه وقد أتاه حِبُّه زيدُ بن حارثةَ يشفع في امرأة من أشراف قريش سَرقت أنْ لا يقيم عليها الحدَّ، فقال: «والله لو أنَّ فاطمةَ بنت محمد سرقت لقطعت يدها، إنَّما أهلك منْ كان قبلكم أنهم إذا سَرَق فيهم الشريف تركوه، وإذا سَرَق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد».

رأَوْا تأويلها في ذٰلك كله وغيره، فعاشوا في أعطاف نبوَّة النبي، وأووا إلى ظلِّهـا في شدة ورخاء، في خوف وأَمْن، في كرب وفرج، في أَلم وفَرَح، في رَغْبة ورهْبة، في ضَعْفٍ وقوة، في فقر وغنى، في عُسْر ويُسْر، في مكرهٍ ومنشط، في ظمإٍ وري، في جوع وشبع.

أمة بأسرها تعيش في صدر هٰذا النبي، منذ أن وُلِدَت رسالته، وإلى أن تقـوم الساعة، حتى إذا سيقت الأمم إلى عَرَصات الآخرة قام عليه الصلاة والسلام ثم خَرَّ ساجداً بين يدي ربه قائلاً: أُمتي أُمتي. فَيُخْرِجُ الله من نار جهنم كرامة له، كل من قال لا إله إلا الله.

ونبوة تعيش في هواجر القلوب والأرض بأسرار الوحي لا ترى لنفسها حقًّـا على الناس ما لم يكن قد استوفى الناس حقهم منها أولاً، فإنما كانت نبـوة لتقيم الـوزن بالقسط فيهم، حقًّـا مفروضاً عليها من بارئها تجري به رخاء، تُصيبُ به من تشاءُ بإذن ربهـا، غير مُؤثرة نفسَها عليهم بشيءٍ من زينة الدنيا، فقد أدَّبه سيده وخالقه، ﴿ولا تمُدنَّ عينيك إلى ما متَّعنا به أزواجاً منهم﴾ و أغناه بما لم يكن لغيره من البشر، ﴿ولقد آتيناك سَبعاً من المثاني والقرآنَ العظيم﴾، فكان في أعين الناس أكبر من كل ملك، وأملك للمال من كل غني، وأكثر تابعاً من كل متبوع، بل أين الملوك، وأهـل المـال، وأصحـاب الـرياسة منه؟ وهل تُقاسُ الأرض بالسماء؟ وهل تُذْكرُ النجوم الغائرة مع الشمس المنيرة؟

ماذا يَصْنع بالملك والملوكُ قد أقبلت عليه، إما راغبةً وإما راهبة، «إنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديدَ بمكة»؟ وماذا يصنع بالمال والأرض

قد طويت له بأرجائِها، «وإن ملك أُمتي سيبلغ ما زُوي لي منها»؟ وماذا يصنع بالرياسة والسمعة، وقد جاءته تسعى على استحياء ووجلٍ «نصرت بالرعب من مسيرة شهر»؟.

لو كان للملوك ملك غير الله لكان محمداً، ولو كان للمال مالك غير الله لكان محمداً، ولو كان للسيادة على الثقلين غير الله لكان محمداً، أليس محمد صلوات الله وسلامه عليه هو الآية الكبرى التي انْخَنسَتْ بظهورها الآيات؟

آية اعتلت السماء عرشاً، وتبوأت الأرض داراً، وفُتِحت لها أبواب الحصـون المنيعـة والقلاع طواعية، وارتقت الإنسانية كلها في سُلَّمها الصاعد في أسباب السماء، وركب الربانيون والأحبار بما استُحفِظُوا من حق وهدى، وانجابت بها عن الأرض غواشي الظُّلْم والظُّلَم، وتهاوت أمام عدلها عروش الطواغيت.

آية أخـذ كل واحد من أصحابه رضوان الله عليهم منها قدر طاقته واستعداده، تفاوتوا فيها، فكان منهم المكثر ومنهم المقل، والمقل منهم كان كالمكثـر فيمن بعـدهم والمكثـر فيمن بعدهم كان كالمكثر فيمن وراءهم، «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».

ثم أعقبتهم قرون، وكل قرن يأخذ ممن قبله، حتى آل ميراث النبوة إلى قرن كثـرت فيه نوابتُ السوءِ، وتعاظمت طغام الهوى، وأركضتْ خيلها الهزيلة خُيلاءُ الجهل، وطافت بليل ذئاب الغدر والختل، وأشرفت من فوق متن الزمن الشقي المكروب رؤوسُ الكبر الغريب، وتسربلت

بسرابيل العلَم أجسادٌ فتك بها الحسدُ وسوءُ الظن والاستكبار عن الحق، ودقلُ العلم وزغلُ الريبة، وأمسكت برُمَّة المسؤولية أيدٍ لا تفتأ تنقض غَزل الصَّدر الأول من الصحابة والتابعين، واعتلت كرسيَّ العدالة قاماتٌ فارعة ازَّينتْ **بأردية الكهنوت** وأذناب الجحود والتنكر، فطمست أو كادت **معالمُ العدالة التي** نشرت الأمن في ربوع الأرض رَدْحاً من الزمن.

أخذ هٰذا القرن على نفسه أن يُجَمِّد الإسلام بصقيع البلاد التي صدَّرت قوانينها وأنظمتها، وأجلبت عليه بزيف حضارتها، التي دمرت الإنسان وأحبطت سعيه الجاهد في إعلاء صرح الخير في الأرض، كما أخذت على نفسها أيضاً أن لا تذكر نَبيَّها صلوات الله وسلامه عليه في كل عام إلا مرة أو مرتين، ثم تطمسه بضباب النسيان الثقيل، فلا تذكره وهي تُبصر بأعدائها ينقضون أطرافها في عقيدتها وعبادتها وجهادها وأخلاقها وعلمها وقيمها وتاريخها ولغتها وأرضها وعِرْضها وكرامتها، فتكون لهم في كل واحدة من هٰذه ذكرى تحفزها إلى كفت كل الأنظمة والقوانين المصدرة إليها في أتون الحق المتأجج بشوقه العارم إلى بعث الدفء في أوصال المجتمع المسلم ووصله بالمجتمع الأول الذي أقامه صاحب الذكرى، فلا أدري والله كيف يطيب لنا أن نحتفل بذكراه في يوم لم يُرِد هو أن يكون.

إنه والله لبلاء ليس بعده بلاءٌ أن لا يُذْكَرَ محمد صلوات الله وسلامه عليه في كل يوم بل في كل لحظة من لحظات الحياة، لأنه هو الذي بنى حياة المسلمين وأرسى قواعدها، فمن حقه علينا أن يعيش في قلوبنا آية

متلوة بالحركة قبل الحروف ليكون لنا نصيب من قوله تعالى: ﴿قل إن كنتم تُحبونَ الله فاتَّبِعوني يحببْكم الله﴾، ونصيب من قوله: ﴿لقدْ كان لكم في رسول ِ الله أُسوةٌ حسَنَةٌ لمَن كان يرجو الله واليوم الآخر وذَكَرَ الله كثيراً﴾.

حينئِذ يكون الاحتفال الحق، أما احتفالنا هٰذا فمعذرة لك منه يا ربَّنـا، فليس هذا من قدر نبيِّك، ولا به نكافئه، ونستغفرك اللهم منه، ونسألك ربَّنا أن تجزيه عنا وعن أُمته خير الجزاء.

* * *

التدين بين الشكل والمضمون أو بين القشر واللباب

الأمة التي لا تعرف قدر نفسها، هي التي تجعل من مقوِّماتها الموروثة حقلاً موروثاً للتجارب، تعبث بها العقول والأقلام، لينتهي الأمر إلى التفريط فيها، إما بتغييرها، وإما بسلخها عن ماضيها، حتى إن الناظر إليها ليكادُ يظنها - وهي أشياء متناثرة مقطعة - بعضاً من أجزاء الأرض التي لا قيمة لها، تمتد إليها يد الإنسان لإزالتها وإخفائِها.

والأمة المسلمة أثْرَت نفسها في الماضي بولائِها لدينها - وهو أعظمُ مقومات وجودها - والتصاقها بعقيدتها، وإسباغها على نفسها ثوب الإيمان الذي صنعه لها نبيُّها بوحي من ربه، وألبسها إياه لتكون به أمة متميزةً عمن سواها من الأمم.

ولقد ظلت الأمة المسلمة قوية في نفسها، قادرةً على العطاء قروناً طويلة، رغم ما اعْتراها من ضعف في فترات متقطعةٍ من تاريخها، كان دينها يقصي عنها هذا الضعف، وتمضي به إلى غايتها تشيد المجد والعزة لنفسها، والأمن والسعادة لغيرها.

فلما أنْ خالفت الأمة عن دينها، ونزعت ثوب إيمانها، وأزهقت الميراث الذي آل إليها من السابقين الأولين، لم تعد قادرة - ليس على

العطاء - بل على التماسك والثبات في وجه رياح الفكر التي تهب عليها بين الحين والآخر من كل الآفاق والأقطار تنزعها من بقايا مقوماتها التي صارت تشبه الأحلام المخْتلطة، وتحكي الرؤى الواهمة، حتى أن الأجيال القادمةَ سوف لا تراها - لا أحلاماً مختلطة، ولا رؤى واهمة - بل ستكون في أعينِها سراباً مضطرباً بقيعة، يقطع أنفاسها، ولا تدرك منه ريًّا لظمئِها.

وتذكيراً مني لشبابِ الإسلام وشيوخه، وعلمائِه ودعاته، وأوليائِه وأعدائِه معاً، أود أن أذكِّرهم بحقيقةٍ من الحقائِق الكلية الكبرى التي وضعها لنا نبينا محمد ﷺ بقوله: «من أحدث في أمرنا هٰذا ما ليس منه فهو رد»، ولقد رأينا الكثيرين اليوم يُقصي هذه الحقيقة عمداً أو غفلة وجهلاً، أو إنه لينساها، حتى لكأنَّ قائلها ليس النبي المعصوم صلوات الله وسلامه عليه، فصارت تحدث أشياء، وتغير أشياء، وتقدم وتؤخر أشياء وأشياء، فكانوا بذلك كأهل الكتاب، والذين قال القرآن فيهم: ﴿فويلٌ للَّذين يكتُبون الكتابَ بأيديهِم ثم يقولونَ هٰذا مِن عندِ الله ليشتروا به ثَمناً قَليلاً﴾.

ومما أحدثَ الناس في زماننا هذا مقولة واسعة الأرجاء، ممتدة الأطراف، ليس لها بداية، ولا تعرف لها نهاية، زيَّنها في أعيُنهم العجز والجهل والهوى جميعاً، تلكم هي: «على المسلمين اليوم أن يدعوا القشور ويهتموا باللباب»، أو بعبارة أخرى: «أن يأخذوا المضمون ويتركوا الشكل»، وصارت هٰذه المقولة شعاراً له أنصارٌ ودعاة وأقلام وصُحف ومناهج وعقول.

وبالرغم من كل هذا الحشد الذي التف حول هذا الشعار فإننا لم نجد حتى الآن ترجمة واضحة له، أو تحدياً دقيقاً لمعناه، لذا فإنني أجدني مُلْجَأً أنْ أُناقِشَ هذه المقولة مناقشة علمية، مطَّرحاً جانباً الحماسة العاطفية، والانفعالات الوجدانية، والسورات النفسية، في فقرات متتابعة، آخذ بعضها ببعض.

*** أولاً:**

إن القائلين بهذه المقولة الحادثة، رغم تأكيدهم عليها، والإكثار من الحديث عنها، فإنهم لم يضعوا تعريفاً أو حدًّا لما سموه قشراً، أو لما يسمَّى لباباً ينتهي إليه الراغب في العمل باللباب وحدَه دون القِشْر، ولا أَحسَبُهم واضعين، وهل من الحكمة أن يدعوَ واحدٌ أو جماعة لشيء ثم لا يكونوا على بينة منه؟ ثم كيف يستطيع هؤلاء أن يدعوا غيرهم إلى شيء وهم غير قادرين على تعريفه أو بيان حَدِّه؟ أو لِنَقُل: لم يضعوا له تعريفاً ولا حدًّا حتى الآن، وقديماً قيل: «الحُكْم على الشيء فرعٌ من تصوره»، وإنَّ دعوتهم إلى هذه المقولة الحادثة لا يمكن أن تصادفَ قبولاً في عقول الناس إذا كانوا هم أنفسهم غيرَ قادرين على الحكم على ما يدعون إليه، هذا إنْ كانوا قادرين أيضاً على الإحاطة به تصوراً في أنفسهم أولاً، أما وهُم غيرُ قادرين على ذلك، فمن الخير والأجدى أن يصمتوا وأن يمسكوا عن مواصلة الحديث في هذه المقولة.

*** ثانياً:**

إذا كان الداعون إلى هذه المقولة لم يضعوا لها تعريفاً ولم يرسموا

لها حدًّا، فلنضع نحن لها تعريفاً تقريبيًّا ـ كما يُقال ـ ثم لِنَنْظُر، هل يقوى هذا التعـريف على الثبـات أمام النظر العلمي المحضِ بما نورده في الفقرات الآتية، أو أنه لا يثبت. لنقل: «اللباب في المأمورات الشرعية هو ما يدخل تحت الحكم الواجب، والقشر هو ما جاوز دائِرة الحكم الواجب، أما اللباب في النواهي فهو ما يدخل تحت الحكم الحرام، والقشـر هو ما لم يتنـاولـه الحـرام الصريح في النواهي»، وعلى ذلك فالقشـور في المـأمـورات: كل منـدوب أو مبـاح، وفي النـواهي: المكروهات، وبذلك فإنه يجتمع لدينا من القشور ما يزيد على نصف الدين، ويبقى لنا من لبابه أقل من النِّصف، فهل من الوَرَع في الدين أنْ ندع لعذر لا يدرى مأتاه ـ إلا جهل أو هوى أو غفلة ـ أكثر من نصف الدين قشوراً، لنأخذ أقل من نصفه لباباً؟

*** ثالثاً:**

نسأل هؤلاء المفرقين في الدين بين القشر وبين اللباب إذا اتفقوا معنا على التعريف الذي أسلفنا، أين يضعون بعضَ المسائِل المخْتَلَفِ عليهـا، بين الـواجب والمنـدوب، أو بين الحـرام والمكـروه، حسب التعريف الذي وضعناه لكل من اللباب والقشر. ففي الأوامر نأخذ مثلاً صلاة الـوتـر، فهي عند أبي حنيفة رحمه الله واجب يأثم تاركه، وعند جماهير العلماء، ومنهم الشافعي ومالك وأحمد رحمهم الله سنة لا يأثم تاركها ويثاب فاعلها، ففي أيِّهما نضع صلاة الوتر، أفي القشر أمْ في اللباب؟

وفي النواهي نأخذ مثلاً، شارب المسكر «من غير العنب»، فإنه لا يُجلد عند أبي حنيفة إلاّ إذا سكر وثَمل، وعند الجمهور يجلد لمجرد شُرْبه، وسواءً أكان المُسْكِرُ من عنب أم كان من غير العنب، ففي أيِّهما أيضاً نضع وجوب الجلد لشاربها أفي القشر أم في اللباب؟

وهناك أمثلة أُخرى كثيرةٌ تتعارض فيها آراءُ الفقهاءِ تعارُضاً يجعل كل رأي من الآراء المتعارضةِ على طَرفي نقيض مع الرأي الآخر، بحيث لا يمكن إسقاط هذا التعارض القائم بين هذه الآراء إلاّ بالوقوفِ عند الدليل القاطِع الصَّريح من كتاب الله عز وجل، ومن صحيح سنةِ النبيِّ ﷺ، وفيهما النّجاة كل النجاة لمن أراد النجاة.

*** رابعاً:**

الله سبحانه أنزل دينه على نبيه صلى الله عليه وسلم ليبني به الإنسان المسلم، فيكون به سعيداً في الدنيا والآخرة، ولا يخفى على ذي عقل أن كل أمر ونهي من أوامر هذا الدين ونواهيه تسهم إسهاماً فعَّالاً في بناءِ هذا الإنسان، سواء أكانت من المندوبات أمْ من المُباحات أمْ من الواجبات، وسواءً أكانت من المكروهات أمْ من المحرمات، لأن جميع هذه الأحكام هي شعب الإيمان التي قال فيها عليه الصلاة والسلام: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياءُ شعبة من الإيمان»، فأيُّما شعبة نقصت منها كانت نقصاً من الإيمان، وأيُّما شعبة التزَمها المسلم كانت زيادةً في إيمانه، لأن الإيمان يزيد وينقص بالقول والعمل، وهو مذهب السواد الأعظم من الأمة.

* **خامساً:**

يقول الرسول ﷺ: «إذا أمرْتُكم بأمرٍ فائْتوا منه ما استطعتم، وما نهيتُكم عنه فاجْتنبوه» والاستطاعة في إنفاذ الأمر إما أنْ تكونَ في الفعلِ الواحد، كالصلاة مثلاً، فإذا لمْ يستطع المسلم أنْ يصليها وهو قائم، وجب عليه أداؤها على الوجه الذي يستطيعه من قعود أو اضطجاع أو غير ذلك.

وإما أن تكون الاستطاعة في مجموع الأفعال، فقد لا يستطيع المسلم أن يصومَ لمرضٍ، في حين يكون قادراً على أداء الصلاة على كل حال، فوجبت الصلاة في حقِّه، وسقط عنه الصيام إن كان مرضه مزمناً، وإلا صامَ حينَ شفائِه، وقد لا يقوى المسلم ـ لعذر من الأعذار ـ أن يصلي في المسجد، وهو مأمور بأدائِها فيه، فلا يقال مادام أنه لا يستطيع أن يصليها في المسجدِ فلا يصليها، بل يقال: يفعلُ ما يقدِرُ عليه، ويُعذرُ فيما لا يقدِرُ عليه.

أما المنهيات، فقد أمر النبي ﷺ أمته أن تجتنبها كلَّها، من غير فرق بين واحد وواحد، فكما أنه نهى عن الزنا، فإنه نهى عن النظر المحرم إلى المرأة، وكما أنه نهى عن شرب الكثير من الخمر فإنه نهى عن شرب القليل منها، وكما أنه نهى عن سرقة المال الكثير، فإنه نهى عن سرقة الدرهم والدرهمين، وكما أنه نهى عن الكذب على الأمة كلها، فإنه نهى عن الكذب على الرجلِ الواحد، وكما أنه نهى عن أن تَكْشِفَ المرأةُ عن جميع جسدها، فإنه نهى أن تكشف عن صدرها أو عن ساقها أو عن أي

جزءٍ من بَدَنِهـا إلا الـوجه والكفين، فلا يقال هنا: يجتنب ما يستطاع اجتنابُه، بل يجب اجتناب كل ما نهى عنه، ولا يعفى إلا عن الناسي أو المخطِيء أو المُكره.

*** سادساً:**

يقول ﷺ: «لا يَحْقِرُ أحدُكم نفسَه»، قالوا: يا رسول الله كيف يحقر أحدُنا نفسه؟ قال: «يرى أمراً لله، فيه يقال، ثم لا يقول فيه، فيقول الله عز وجل له يوم القيامة: ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟ فيقول: خشية الناس. فيقول: فإياي كنت أحقَّ أن تخشى».

هذا الحديث ألَمَّ بكل ما يخطر بالبال من قشور ولباب، ولم يفرق الـرسـول ﷺ فيه بين شيء وشيء، فمن رأى أمـراً يخـالف فيه حكم الشرع، ويجانب فيه فاعله الحق، سواء أكان قشراً أمْ لباباً، فحق عليه أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر، فإن سكت خشية أن يتهمه الناس مثـلاً بالتعصب، أو التـزمت، أو الاهتمام بالسفاسف من الأشياء، أو مخـالفـة العـرف السـائد، أو الخروج على مألوف الناس، أو تساهلاً وإعراضاً، أو تجنباً لنقد الناقدين، أو لئَلا يقال بأنه لا يعرف حق العصر، أو أنه خارج على مألوف الناس، أو غير ذلك من الأعذار التي لا تقبل عند الله سبحانه، فهو آثم يستحق الذم والعقوبة من الله، وهو محقر نفسه كما وصفه الرسول ﷺ.

*** سابعاً:**

أســأل المفـرقين بين القشر وبين اللباب، هل شيءٌ من القشر لا

يدخل في دائرة الأحكام الخمسة؟ ولعلهم لا يخطئون، إذاً فليقولوا قولاً سديداً: إنَّ اللباب والقشر جميعاً لا يخرج عن دائرة الأحكام الخمسة، وإذا كان ما قالوا صحيحاً وحقًّا، فإني أذكرهم بمعنى الحكم الشرعي، وهو: «خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل التخيير أو الطلب تركاً أو فعلاً»، وهل يجوز أنْ يسمى شيءٌ من أحكام الله تعالى قشراً على سبيل الاصطلاح كما افترضنا، أو على سبيل التهوين والغض مما يسمى قشراً، أو التفريق بين الأحكام الصادرة عن الله سبحانه تفريقاً مجرداً لا لشيء إلا لظن فاسد؟ لا أحسب أحداً يُؤمن بالله واليوم الآخر يجيز مثل هذا، وهو يعلم أن الله قد أتمَّ النعمة على المؤمنين، فأكمل لهم الدين: ﴿اليوم أكملتُ لكُم دينَكم وأتْمَمْتُ عليكُم نعمتي ورضيتُ لكمُ الإسلامَ دِيناً﴾، فكانوا بذلك خيرَ أمةٍ ﴿كنتم خيرَ أمةٍ أخرجت للنَّاس﴾.

*** ثامناً:**

لست أقول بأنه لا تكون أولويات في الدعوة، فلا يقدم شيء على شيء، فمثلاً إذا رُئِي إنسان يُعاقر الخمر وهو تارك الصلاة، فإنه يدعى إلى الصلاة أولاً لأمرين اثنين:

١ - إن إثمَ شُرب الخمر لا يبلغ إثمَ ترك الصلاة.

٢ - إنَّ فعل الصلاة يعين على ترك المنكر كما قال الله تعالى: ﴿إنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾، لكن هذا ليس بمانع الداعية في الوقت نفسه، إذا رأى إنساناً مُرتكباً إثمين، أن يُقدِّم الأصغر على الأكبر

منهمـا إذا كان مرتكبهمـا أدنى إلى الاقتناع بترك الأصغر قبل الأكبر. فالداعية هو الذي يستطيع أن يُحدِّد الأهم من الأمرين، أو من الأمور جميعاً، وقد كان النبي ﷺ يفعل ذلك مع أصحابه، فكان إذا رأى آحاداً منهم، يفعل كل واحد منهم شيئاً أو يترك شيئاً، لا يدعه يمر إلا وأمر هذا ونهى هذا، حرصاً منه على أن ينال كل منهم الخير وإن كان قليلاً، وأن يعلم أن يحرص كل من يعلم منهم علماً أن يبلغه، فيناله فضل إبلاغ الدعوة، الذي أمر به النبي ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، فربَّ مُبلَّغ أوعى من سامع»، ودعا بالرحمة لمن فعله: «رحم الله امرءاً سمع مقالتي فبلغها كما سمعها». ولا يقال هنا: إن مجتمع الصحابة مختلف عن مجتمع المسلمين اليوم، فكـل مجتمـع في حاجـة إلى الـدين كله، آدابـه، ومعاملاته، وعباداته، وعقائِده، وانتقاص أي أمر من هذه هو انتقاص من الـدين والإيمـان، ولا يزيله إلا الـرجوع عنه، وقد أخبر النبي ﷺ بما سيكون من شأن الأمة مع دينها، ونقضها عراه، فقال: «لتُنْقَضَنَّ عُرى الإسـلام عُروة عُروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، وأولهن نقضاً الحكم، وآخرهنَّ الصلاة».

*** تاسعاً:**

إن التفريط في الأمر الصغير يؤدي إلى التفريط في الأمر الكبير، لأن استمرار هذا التفريط ينشىءُ في الإنسان عادة تنتهي به إلى التهاون فيما يفعل، أو يقع عليه حسه من الأحوال والأفعال، والأمة كلها تعلم أنَّ هناك كثيراً من عرى الدين، وأحكام الإسلام مقصية عن واقعهم، ولا يستطاع الوصول إليها، أو التحدث عنها، وبعض هذه العرى مما يترتب

عليه إقامة حكم الله في الأرض، وحماية بيضة الإسلام، فهل من الحكمة والإيمان معاً أن يترك الداعية الدعوة إلى ما بقي من عرى الدين وأحكام الإسلام ـ وأغلبها مما يدخل في عداد القشور ـ بعذر أنه لا يقدر على هذه أو تلك منها؟ إنه لقول عجاب.

*** عاشراً:**

وأخيراً فإن هذا التفريق لم يعرف في سلف الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، فقد كانوا أحرصَ الناس على الاستجابة لكل أمر فيفعلونه، وعلى كل نهي فيتجنبونه، تحقيقاً في أنفسهم لقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فائتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فاجتنبوه»، فهو أمرٌ حادث، وكانوا أشد الناس نفرة من الحوادث، لأنها بدع، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

بل لقد بلغ من خوفهم من المخالفة عن الدين، وتحريهم امتثال أحكامه أنهم كانوا يَدَعونَ كثيراً من الحلال خشية الوقوع في باب من أبواب الحرام.

لقد نشأت هذه المَقُولة الحادثة من خضوع العقل المسلم للثقافة الغربية التي أخذت عليه أقطاره، وسدت عليه طرائقه التي وصلت به من قبل إلى الهدى والحق، وخير الهدي ما استقر عليه الأمر في القرون المفضلة الأولى التي عاشت بالإسلام كله عقيدة وشريعة.

فليسعنا ما وَسِعَ هذه القرون، ولنمض في الطريق الذي مضَوا فيه، وليكن منهاجنا قوله تعالى: ﴿فاتَّقوا الله ما اسْتَطَعْتُم﴾.

معنى خلافة الإنسان في الأرض

كنت على متن طائرة الخطوط السعودية في رحلتها رقم (٢٦٥) العائدة إلى عمان يوم الاثنين ٢٧ شوال ١٤٠٢هـ حين قدم لي أحد أفراد طاقم الطائرة مجلة (المسلمون) عدد (٤٢)، فجعلت أقلب صفحاتها مستعرضاً موضاعاتها لأقرأ بعضها، فوقفت عند مقال للأستاذ سهل محمد القباني بعنوان: «الإسلام لماذا؟»، فلفت نظري عبارة منه، «لأنه هداية الله لخليفته في الأرض» في بدايته.

ومما جاء في هذا المقال: «ثم إن الله جعل الإنسان خليفة في الأرض، فيتحتم أيضاً أن تكون الهداية مباشرة من الله تعالى إلى خليفته في وصاياها وتكاليفها، لأنه لا معنى لهذه الخلافة إذا كانت الهداية من عند غير الله، والإنسان في مركزه المرموق كخليفة الله في الأرض لا بد أن تكون الهداية مصدراً مقصوداً لسعادته».

أنا لا اعتراض لي على المعنى الجميل الذي حملته هذه الفقرة، بل اعتراضي على بعض ألفاظها، بل على واحدة منها فقط، وهي: «خليفة الله».

شاعت هذه اللفظة وكثير غيرها مصطلحات مسلمة قديماً وحديثاً حتى أصبحت راسخة في أذهان العامة والخاصة مسلمين وغير مسلمين،

مما يجعل الإنسان الذي يعرف الخطأ من الصواب يقف متردداً في إقرار الصواب والتنبيه على الخطإ، لا خشية من الناس بقدر ما هو ظن يحمله على الظن في نفسه أن الخطأ فيما يظنه صواباً، وأن الصواب فيما يظنه خطأً، فيجعل نفسه غرضاً تتناوشه الأقلام التي تنبري في سرعة للرد عليه.

ومجلة المسلمون لشيوعها الواسع يجدر بها - وهي كذلك إن شاء الله - أن تقدم الإسلام للناس نقيًّا خالصاً بريئاً من كل شائبة في عقائده وأحكامه وشرائعه، ولن يتم لها ذلك إلا إذا هي ردت كل ما تقدمه لقرائها إلى مصدري الوحي: الكتاب والسنة، فإذا هي وقعت في خطإ ادَّاركته ونبهت الأذهان إليه، حفظاً لمادة الإسلام أن تنتقض أو أن تشاب بشائبة، إيذاناً منها أن الحق هو الحق من أينَ أتى، وأن الباطل هو الباطل من أين أتى.

وعليه فإني - ومع تقديري للمقالة التي كتبها الأستاذ سهل - أودُّ - إبراءً للذمة، وأداءً للأمانة العلمية - أن أُبين للقراءِ خطأً شاع وانتشر حتى صار مقبولاً مقطوعاً به، وهو كلمة «الإنسان خليفة الله في الأرض».

وردت كلمة خليفة في القرآن في موضعين، الأول في سورة البقرة آية رقم (٣٠): ﴿وإذْ قال ربُّك للملائكة إنِّي جاعلٌ في الأرض خليفةً﴾، والثاني في سورة ص آية رقم (٢٦) ﴿يا داودُ إنا جعلناك خليفةً في الأرض﴾، كما ورد جمع لهذه الكلمة على لفظين: خلائف وخلفاء، الأول في أربعة مواضع، والثاني في ثلاثة مواضع.

وأصلُ مادة هذه الكلمة: خَلَفَ، ثلاثي مفتوح العين، والمصدر خِلافة، ومعنى خلف فلان فلاناً خلافة، أي جاء بعده، قال في الصحاح: «يقال: خلف فلان فلاناً إذا كان خليفته، يقال: خلف في قومه خلافة، ومنه قوله تعالى: ﴿وقال موسى لأخيه هارون اخْلفني في قومي﴾»، وخلفته أيضاً: جئْت بعده، قال في القاموس المحيط: «﴿وجعل الليل والنهار خِلْفة﴾، أي هذا خلف هذا، أو هذا يأتي خلف هذا».

وخليفة على وزن فعيلة، وهي بمعنى فاعل (خالف)، وهذا يستلزم أن الخليفة يقوم عن المخلوف عنه في حال غياب المخلوف عنه بسبب من الأسباب الموجبة لوجود الخليفة، كي يؤدي ما كان يؤديه المخلوف عنه، فاجتماعهما معاً ـ أيْ: الخليفة والمخلوف عنه ـ فيه استحالة، لأن الخلافة لا تكون في حال وجود المخلوف عنه، بل تكون في غيابه لموت أو سفر أو مرض أو نحو ذلك من الأسباب، سواءٌ أكان السبب كليًّا كالموت، أو نسبيًّا كالسفر.

وهذا المعنى للخلافة لا يتحقق ـ قطعاً ـ إذا كان متعلقها بين الإنسان وبين الله، لأن الله سبحانه حي لا يغيب، وصفة الحياة لله دائمة كذاته، وإذا كان الله سبحانه هذا شأنه، فهل يكون للخلافة عنه معنى، أو هل يكون هو بحاجة إلى الإنسان الذي يخلقه؟

لو كان الله سبحانه محتاجاً لخليفة يقوم عنه بأمره، وينزل أحكامه نيابة عنه على خلق مثله، لكان مفتقراً إلى خلقه، وحاشا لله أن يكون

كذلك، وتعالى عن ذلك علوًّا كبيراً، وهو سبحانه (الغني) كما وصف نفسه.

إذاً فالعاجز هو من يكون في حاجة لمن يخلفه. وإذا كان هذا لا يصْدُق في حق الله فهو يَصْدُق في حق الإنسان، فيكون الإنسان هو في حاجة لمن يخلفه، سواءً أكان من يخلفه مثله أمْ لم يكن مثله بأن كان فوقه، أما إذا كان دونه فلا يكون خليفة عنه، لأن من دونه لا يكون إلا مما لا يعقل، ولا يصح عقلاً أن يكون ما لا يعقل خليفة عمن يعقل، وإلا لما كان معنى لتفضيل الإنسان بعقله.

فاتضح مما سبق أن الخليفة إما أن يكون مماثلاً للمخلوف عنه. وإما أن يكون أفضل منه، وأنه لا يكون خليفة لمخلوف عنه من كان دون المخلوف في صفاته.

ولم يعهد عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة الأولى أنه كان يقول: إن الإنسان خليفة الله في الأرض، وإن ذلك من قول بعض المتأخرين، فعلينا كما قال أبو الدرداء رضي الله عنه: **بالأمر العتيق**.

ولو كان هناك دليل من كتاب أو سنة يصلح للركون إليه لوصلنا علْمٌ عن السلف بذلك، بل إن الذي صحَّ عن رسول الله ﷺ خلاف ذلك، وهو ما جاءَ في الحديث الصحيح الذي كان يدعو به، وعلَّم أصحابه أن يدعوا به في السفر: «اللهم أنت الرفيق في السفر والخليفةُ في الأهل»، فانتفى بهذا الحديث على وجه القطع واليقين أن يكون الله سبحانه ـ وحاشاه ـ أن يكون مخلوفاً.

ثم إن كلمة خليفة التي جاءت في آية سورة البقرة لا يمكن أن تفيد ذلك المعنى البعيد، إذ لو كان ذلك المعنى المقصود لكانت الإضافة بكلمة خليفة لذاته العظيمة، كأن يقول: إني جاعل لي في الأرض خليفة، أو يقول: إني جاعل آدم خليفتي، ونحو ذلك مما يجعل المعنى البعيد معقولاً، بل أن يكون هو عين المطلوب.

أما وقد قال الله: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾ فإن المعنى كما قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: «أي قوماً يخلف بعضهم قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، كما قال الله: ﴿وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض﴾»، وهذا هو الصواب في تفسير خليفة، لا قول من يقول: إن آدم خليفة الله في الأرض مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾. انتهى.

على أن بعض المفسرين ذهبَ إلى أنَّ آدم عليه السلام هو خليفةُ لخلقٍ سبقوه، وقد أُهلكوا فلم يدركهم، مستدلاً على هذا بقوله تعالى حاكياً عن ملائكته: ﴿أتجعلُ فيها من يفسدُ فيها ويسفكُ الدماء﴾، مشيرين بذلك إلى ما كان من أولئك الخلْق السابقين لآدم، قال القرطبي: «أي يخلف من كان قبله من الملائكة في الأرض، أو من كان قبله من غير الملائكة على ما روي»، وقال أيضاً عند تأويل قوله تعالى: ﴿إنا جعلناك خليفةً في الأرض﴾: «أي ملّكناك لتأمُر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، فتخلف من كان قبلك من الأنبياء والأئمة الصالحين».

وإن قال قائل: إن الاستخلاف ليس على نحو ما قاله من ذكرهم ابن

كثير رحمـه الله، بل يراد به: القيام بأمر الله في الأرض وإنفاذ شرائعه وأحكـامه في نفسه وفي غيره. فهذا أيضاً لا يسمى استخلافاً لأن الله سبحانه هو قيوم السماوات والأرض، بيده الأمر كلُّه، إذا أراد شيئاً فإنما يقـول له كن فيكـون، وقيام الإنسـان بأمـر الله سبحانه وإنفاذ شرائعه وأحكامه في نفسه وفي غيره في الأرض هو طاعة واستجابة لأمره سبحانه بها: ﴿أطيعوا الله﴾، والطاعة ليست استخلافاً عن الله سبحانه، بل هي إخبات وطواعية له، وإنفاذ أمره، واجتناب نهيه كما أراد من عباده.

وقد يحتج القائلون بهٰذا المعنى للخلافة بقوله سبحانه: ﴿وأنفِقوا ممـا جَعَلَكُم مُسْتخلفين فيه﴾ وهـو بعيد جدًّا، لأن المعنى: إن تعلق صاحب المال بماله هو تعلق عارض يزول بزوال يد صاحبه عنه بالموت، ليؤول من بعده إلى الوارثين، فيكونون بهٰذا المال إما أسعد منه، وإما أن تلحقهم شقوة ذلك المال، فيكونون هم ومن كان يملكه ملكاً عارضاً من قبلهم في هذه الشقاوة سواءً إن كان لم يقم بحقه في حياته، أو يزيدون عليه فيها، أوْ يكونون أدنى منه منزلة في هٰذه الشقاوة.

فهٰذه الآية أيضاً ليس فيها ما يُغني من الحق شيئاً، والحق أحق أن يُتبع، والله يهدي من يشاء سواءَ السبيل.

ولعل في هٰذا القدر من البيان ما يكفي لإجلاء الريب، وإذهاب الشك، وإحلال اليقين والجزم بالحق الذي هو في الحقيقة ظاهر بنفسه، جلي بذاته، لا يحتاج إلى إدامة النظر، واستنطاق من غَبَرَ.

* * *

حين تبصر برجل ممَّن يقال عنهم: إنهم دعاةُ الإسلام، يفرح له قلبك، وينشرح له صدرك، وتقول: الحمد لله أنْ جعل للإسلام نصيباً فيه، وتقبل عليه غير برم به، ولا مستثقل له حديثاً، ولا راغب عنه.

ولربما استصغرت شأنك مع شأنه، لما ترى فيه من قدرة على تقليب وجوه الكلام، ونفاذٍ بالنظر العقلي المحض إلى مدارك الأشياء، وقدرة على استحضار ما حفظ من مقولات أو نظريات في العلوم التي أصاب منها حظًّا، ومنح في بعضها أو في واحد منها لقباً زيَّن به اسمه، يصوغها بكلمات واضحة حيناً، وغامضة أحياناً، حتى لتحسب أن لعلمه هذا وجهين، ظاهراً لا تُنكره، وخفيًّا يدق فهمه عليك!

وتقول في نفسك أيضاً: الحمد لله أن عاد صاحبنا هذا من غربية العلمية وهو لا زال يحتفظ بقدر ولو يسيراً من الانتماءِ إلى الإسلام!!

ثم لا تلبث مع الأيام أن تعرف من حال صاحبنا هذا كل ما يدعو إلى الرثاء والألم والإشفاق، فلا تملك إلا أن تقول: الحمد لله على كل حال، وإنا لله وإنا إليه راجعون!!! وتعود إلى نفسك أنت إن آتاها الله علماً، تستنطقها ما أودعت من علم، وتأخذ عنها ما قد تفضل الله به عليها، فتجد نفسك راضياً به لصفائه وحسنه.

والإسلام دعوة مباركة، تفوق في أصولها وفروعها كل الدعوات التي سبقتها مجتمعة، ولن تكون إلا بمن يحملها ويبلغها، يحملها كما حملها الداعية الأول، ويبلغها كما بلّغها، وحملها وبلاغها يحتاج إلى أصلين اثنين:

الأول: الفهم الصحيح الواضح.

الثاني: الالتزام الكامل بهذا الفهم.

وبغير هذين الأصلين يكون الداعية ملبساً نفسه ثوب الفشل، عرف ذلك من نفسه أو لم يعرف.

ولا أجدني الآن راغباً في تفصيل هذين الأصلين، وبيان فروعهما، إذْ ليس هذا مرادي، ولا هو قصدي، بل أقصُد إلى تصويب مقولةٍ صارت من الحقائِق المسلم فهمها على غير وجه حق أو صواب عند السواد الأعظم من مثقفي هذه الأمة. تصويباً لا يعتمد خطفة النظر السريعة في صفحة من صفحات كتاب، ولا إصغاءة عابرة تلقف جملة مبتورة لا تغني من الحق شيئاً، ولا جراءَة على الدين واللغة، يضل بها العقل والقلب معاً، بغير علم ولا كتاب منير، وهل أتي المسلمون قديماً وحديثاً إلا من جهل ضرب على عقولهم، وهوىً استحوذ على قلوبهم، وبين جهل وهوى لا يظهر حق لطالبه، ولا يبين رشد لباغيه.

هذه المقولة هي ما صار يعرف بـ «نظرية الوسطية» التي شاعت على ألسنة دعاة الإسلام، آخذين لها من قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداءَ على الناس﴾، ظانين أن كلمة وسطاً تعني وقوع

الشيء بين شيئَين، وهذا بعدٌ بعيدٌ عن الصواب، يظهر بعده من وجوه نعرضها إن شاء الله.

* **الأول:**

إن كلمة الوسط في اللغة تعني العدل، قال صاحب القاموس: «والوسط محركة، من كل شيء أعدله، ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾، أي عدلاً خياراً».

أما الكلمة التي تعني وقوع الشيء بين شيئَين فهي وسْط، بتسكين السين لا بفتحها، والفعل منها (وسَطَ) كوعد، قال صاحب القاموس: «وسَطَهم وسْطاً، بتسكين السين، وسِطَةً، جلس وسْطهم، بتسكين السين، كتوسَّطهم - بتضعيف السين».

من هذا الوجه يظهر لنا الخلاف بين الكلمتين في المعنى - فوسط بتحريك السين فتحاً هي العدل، ووسط بتسكين السين هي بمعنى وقوع الشيء بين شيئَين، واتفاق الكلمتين في أصل مادتهما لا يعني اتفاقهما في المعنى، وهذا كثير جدًّا في اللغة.

* **ثانياً:**

أقوال المفسرين في هذه الكلمة تجري بين المعنيين اللذين جرت فيهما بمعناها اللغوي، إذ اللغة أصل من أصول التفسير.

يقول ابن جرير رحمه الله عند تأويله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً...﴾ أي كما هديناكم أيها المؤمنون بمحمد عليه السلام، وبما

جاءكم به من عند الله، فخصصناكم بالتوفيق لقبلة إبراهيم وملته، وفضلناكم بذلك على من سواكم من أهل الملل، كذلك خصصناكم ففضلناكم على غيركم من أهل الأديان بأن جعلناكم أُمَّة وسطاً.

ثم قال رحمه الله: وأما الوسط فإنه في كلام العرب: الخيار، يقال منه: فلان وسط الحسب في قومه، أي متوسط الحسب، إذا أرادوا بذلك الرفع في حسبه، وهو وسط في قومه وواسط، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

هم وسط ترضى الأنام بحكمهم   إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم

ثم قال: «وأما التأويل فإنه جاء بأن الوسط العدل، وذلك معنى الخيار، لأن الخيار من الناس عدولهم، ثم أورد أقوال من قال بأن الوسط العدل، فقال: حدثنا مسلم بن جنادة، ويعقوب بن إبراهيم، قالا: حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ في قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾، قال: «عدولاً». وساق مثله من طريق أخرى عن أبي هريرة. ثم ساق أقوال طائفة من السلف، منهم ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والربيع، وكلهم يقول: «إن الأمة الوسط هم العدول».

*** ثالثاً:**

إن هذا المعنى هو الذي يأتلف مع الجزء التالي من الآية، وهو: ﴿لتكونوا شهداء﴾، فإن الشهادة لا تقوم إلا بالعدل والعدول، ولا تقبل إلا من عدل، وإذا كانت الشهادة في الدنيا لا تكون إلا من عدل، فأولى

أن تكون الشهادة في الآخرة من عدول أيضاً.

والأمة المسلمة اكتسبت صفة العدل من توسطها بدينها، أي: اعتدالها فيه بين الغلو والتقصير من بين الأمم التي سبقتها، فإن كل أمة من تلك الأمم قد جنحت إلى شيء سلبها هذه الصفة، فاستقرت لهذه الأمة، فلا هي غَلتْ في الدين غُلُوَّ النصارى الذين غلوا بالترهب، وقيلهم في عيسى عليه السلام ما قالوا، ولا هي قصرت في الدين تقصير اليهود، الذين بدَّلوا الكتاب، وقتلوا الأنبياءَ، وكذبوا على ربهم، فاستحقت الأمة بذلك أن تكون شاهدة على الأمم كلها، بأن أنبياءها قد بلَّغوا رسالات ربهم، ونصحوا لها، يوم تدعى كل أمة برسولها، يشهد لهذا قوله عليه الصلاة والسلام: «يُدْعَى بنوح عليه السلام يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت ما أُرسلتَ به؟ فيقول: نعم. فيقال لقومه: هل بلَّغكم؟ فيقولون: ما جاءنا من نذير. فيقال له: من يعلم ذلك؟ فيقول: محمد وأُمته. فهو قوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً...﴾»، ويكرم الله هذه الأمة بتصديق النبي عليه السلام شهادتها هذه، وذلك قوله تعالى: ﴿وليكون الرسول عليكم شهيداً﴾.

وبمثل قول ابن جرير قال ابن عطية في تفسيره، قال: وسطاً: معناه عدولاً، روي ذلك عن رسول الله ﷺ، وتظاهرت عبارة المفسرين، والوسط: الخيار والأعلى من الشيء، كما تقول: وسط القوم، ووساطةُ القلادة: أنفس حجر فيها، والأمير: وسط الجيش، وكقوله تعالى: ﴿قال أوْسطهم﴾، والوسْط بإسكان السين ظرف مبني على الفتح، وقد جاءَ

متمكناً «أي معرباً» في بعض الروايات في بيت الفرزدق:

فجاءت بملجوم كأنّ جبينه　　　صلاءة ورس وسطها قد تقلعا

* رابعاً:

قد تأتي كلمة وسط بفتح السين بمعنى وقوع الشيء بين شيئَين، ولكن لا يمكن أن تكون دالةً بهذا المعنى على المعنى الذي يريده أولئك النفر، لأنهم هم يريدون أن يجعلوه دالّاً على الاعتدال في الشيء بمعنى عدم الغلو فيه، وأين هذا من معنى وقوع الشيء بين شيئَين. يقول الراغب الأصفهاني: «وسط الشيء: ما له طرفان متساويا القدر، ويقال ذلك في الكمية المتصلة كالجسم الواحد، إذا قلت: وسطه صلب، وضريب وسط رأسه بفتح السين، ووسط بالسكون، يقال في الكمية المنفصلة، كشيء يفصل بين جسمين، نحو: وسط القوم كذا.

* خامساً:

قد يقال: إن دلالة لفظ وسط على الاعتدال، هو من باب التشبيه أو الاستعارة، فيقال لهم: إن الاستعارة أو التشبيه قد يُقبلان إذا كان اللفظ نفسه لا يدل على المعنى المراد المتبادر منه بدلالة اللغة، أو قد يكون في دلالته على المعنى المراد شيءٌ من الخفاءِ أو البعد، أما واللفظ يدل بنفسه على المعنى المراد وحده دلالة صريحة لا على معنى سواه، فما الذي يحوجنا إلى تلمس الاستعارة أو التشبيه؟!

* سادساً:

ثم إنه لو سلمنا بأن كلمة وسط ـ بفتح السين ـ دالة على هذا المعنى

الـذي أرادوا، فإن هذا يقبـل إذا كان للدين طرفان حسيان أو مقدران يتساويان تماماً ويتطابقان، ولا أحسب أنه يغيب عن فطنة عاقل أنه ليس للدين شيء من ذلك على نحو ما أرادوا لا حسًّا ولا تقديراً، لأن الوسط يعني وجود الشيء من الدين وسطاً بين طرفين، وكل طرف منهما كالجناح له. أما الـوسـطية بمعنى الفضل والخير فيمكن أن يقال، لقوله ﷺ: «الإيمان بضْعٌ وسبعون شعبة، أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق» فكلمة أعلاها هذه تعني ولا شك الأفضل والخير.

*** سابعاً:**

ما جاءَ في القـرآن من معنى وسط، ممـا أيدته لغة العرب وتأويل المفسرين الحذّاق لقوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾، نجده أيضاً في السنة هو المعنى نفسه، من ذلك: **ما جاءَ في مسند الإمام أحمد** من حديث البراءِ بن عازب قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ فقال: «أي عرى الإسلام أوسط؟». قالوا: الصلاة، إلى أن قال: «إن أوسط عرى الإيمان أن تحبَّ في الله وتبغض في الله». ومنه **ما جاء في البخاري** من كلام أبي بكر رضي الله عنه يوم السَّقيفة: هم أوسط العرب داراً. يعني المهاجرين. **ومنه أيضاً ما رواه الترمذي وأحمد وابن ماجه** أن رسول الله ﷺ قال: الوالد أوسط أبواب الجنة، أي خيرها. قال في النهاية: ومنه سُميت الصلاة الوسطى، لأنها أفضل الصلاة وأعظمها أجراً.

*** ثامناً:**

من كل ما تقـدم علمنـا بأن المـراد بكلمة وسطاً في قوله تعالى:

﴿وكـذلـك جعلنـاكم أُمة وسطاً﴾ : العدول والأخيار. وليس كما يَفْهم بعض المثقفين، أو الجهلاء من الدعاة، أو الذين يحرفون الكلم عن مواصعه، من نفـرٍ أوتـوا حظًا من القدرة البيانية، والفصاحة اللغوية، لحـاجـةٍ في نفس يعقـوب، يحرصون على نوالها، ولا يجدون موطئاً لألسنتهم ـ التي تسوق البيان والفصاحة سوقاً ـ تطؤه أسهل من النفاق، لتنـال حظوة عنـد ذي جاه أو سلطان، أو لئـلا تخرج عن دائرة سفهاءِ الأحلام، أو لئلا تثير سخط العامَّة عليها.

أقول ليس كما يفهم هؤلاءِ أو أُولئك معنى (وسطاً) من أنه التوسط في أمر الدين على نحو لا يغضب به أحد مما يخالفك فيه، حتى ولو كان أصلاً من أُصول العقيدة.

فالجانح بنفسه عن الدين كله وهو يعتقد أنَّهُ موصول به لا ينبغي ـ في مفهوم الوسطية ـ أن يقال له: إنك جنحت، إلا إذا علم أنه لا يغضب من هذا القول أو من مثله.

والمتذبذب في الدين ـ وهو قطعاً يعلم أنه تارة لهؤلاء وتارة لهؤلاء ـ لا يجوز أن يقال له: إنك متذبذب، لأنه قد يترك أثراً سلبيًّا في نفسه يجعله يلوي بعنان قلبه إلى صريح الكفر.

والمداهن في دينه، لا يصلح ـ في مفهوم الوسطية ـ أن يقال له: إنك مداهن، خشية أن ينفر فلا يستمع إلى قول حق أنت قائله له.

والخبيث الذي ينطوي قلبه على دخنٍ، ويتربص بالإسلام الدوائر، لا يحسن أن يكاشف بخبثه، لأنَّه في مفهوم الوسطية قد يزيد من خبثه.

والـذي يدَّرِىء بالعمل بأمر من أُمور الشرع، يرضي به المغفلين الجهلة، ويمد قلبه ويده إلى غير هٰذا الأمر، فيغير ويبدل كما تزين له نفسه، لا ينبغي ـ في مفهوم التوسط ـ أن يقال له: أنت على خطإٍ، على الأقل، لكيلا يتركَ الأمر الذي يضحك به على المغفلين الجهلة.

وذو الفكر الداعر الذي يحلو له أن يصلي مثلاً أحياناً من الخير في مفهوم الوسطية أن يسكت عنه لئَلا يترك الصلاة بالكلية.

والضـالـع في الشـرك من الغـارقين في ضلالات الفكر الديني، المصنوع في الأقبية والزوايا، ووراءَ الأستار السوداء، وتحت الألحفة الحريرية، على عين إبليس، من الأفضل في مفهوم الوسطية أن نسكت عنه لئَلا نثير فتنة، أما أن يمخر هو عباب الفتنة بكل عتمتها وحصادها وآثامها فحسن جميل.

والضارب في متاهات التهويم من المُسلمين قيادَهم للإفك والخرافة والزندقة، فيجدر بنا في مفهوم الوسطية أن نتركهم وشأنهم ليملؤوا الأرض فساداً وقبحاً.

والآخذ بعنان الشهوات يركض فيها خيله، فلا يخلص من واحدة حتى يضع في ثانية وثالثة، متخذاً من الدين مطيَّةً لها، كلما لاح له برق أسـرع، حتى إذا عجز أو أقعده عن شهواته أمر، وقف عند ثمالة آخر واحدة منها لا يبرحها، فحري بنا في مفهوم الوسطية أن نحزن بقلوبنا حزناً خفيًّا لا يكون له أي أثر ظاهر على ما يصيب من شهوات، وأن نفرح فرحاً عظيماً، حين يقف به العجز عند ثمالة واحدة منها.

ومن مفهـوم الوسطية أنه إذا قام في الناس من هدي إلى الحق، وأكرمه الله بفقه في كتابه وسنة نبيه ﷺ، وعرف وجوه الباطل المقنَّعة، التي تتمعـر لذكـر الله وما نزل من الحق، ورأى بعين البصيرة القلوب المغلولـة على مثل الجمر المتلهب من حسد ومكر وخبث، فقال قولاً ليِّنـاً، يذكِّـر به من نسي، ويُعلِّم من جهل، أن يُرمى بكل مؤْثمة، من الخروج على الأمة، وتفريق كلمتها، وتمزيق شملها، والإتيان بشيءٍ لم يأت به الراسخون في العلم، والزور والبهت، وإزاءَ هٰذا كلِّه فإنه حُقَّ لكل من لقِّنَ ضلالاً وجهلاً، ووُضع على عينيه قناع أسود، وغلِّف قلبه بالهوى أن يُسمع لقوله الباطل فيه.

ومن مفهـوم الـوسـطية تخير الأقـوال المتفق عليها، وترك الأقوال المختلف فيها من غير نظر إلى دليل هذا أو دليل ذاك.

ومن مفهوم الوسطية ترتيب الأعمال حسب الأولويات.

ومن مفهوم الوسطية العمل بهذا القول تارة وبالقول المضاد له تارة لأن حاجة الناس تقضي بذلك.

ومن مفهوم الوسطية التحرز من إغضاب من يغضبه الحق، وإظهار موهبة القول بالحق (!!!) أمام من يستجيب بلا تردد فور سماعه.

كل هذه الأوشاب العجيبة الغريبة من مفهوم الوسطية عند هؤلاء، ليس لها في النهاية إلا مفهوم واحد أو قل نتيجة واحدة، هي: (هجر الإسلام بالكلية).

* * *

التبيين في مسألتي حكم الدين ورأي الدين

كانت جريدة الـدستـور الغراءُ قد نشرت لي مقالاً بعنوان: (رأي الإسلام في الإجهاض).

وعجبت أشد العجب وأنا أقرأ هذا العنوان، الذي ما خطر ببالي يوماً أن أختاره عنواناً لمقالي هٰذا أو لغيره.

ولعل جميع القراء ـ وبخاصة الذين عرفوني من قرب ـ يعرفون هذا عني، لذا فقد اتصل بي عدد منهم يسألونني، لِمَ اخترت هذا العنوان؟! وهل يجوز شرعاً أن يعنون بكلمة (رأي الدين) أو (رأي الإسلام) أو (رأي الشرع)؟!

وإذا كان السائِلون قد عرفوا أنني لم أختر هذا العنوان لمقالي هذا، وأنه كان من تصرف إدارة التحرير، وأنه لم يكن منهم عن سوء قصد، فإن مئات القراء الذين لم يسألوا قد ظنُّوا صواب هذا العنوان، وعدوا سكوتي وعدم تعقيبي عليه فتوى بجواز استعمال كلمة (رأي الإسلام) وجعلها مرادفةً لكلمة (حكم الإسلام).

وبياناً للحقيقة، وإظهاراً لوجه الصواب إن شاءَ الله، وكشفاً لأمر خافٍ على الناس، فلا بدَّ من تعقيب على هذا العنوان، حتى وإن جاءَ

متأخراً، فإن لكل أجل كتاباً، وعسى أن يكون في هذا التأخير شيء من الفائدة لمن يحرص على معرفة الحق، ولا يحرص إلا عليه فقط، وإن كان يحرص على معرفة الباطل فلأجل اجتنابه والبعد عنه.

* **أولاً :-**

اعتاد كثير من الذين يعنون بالكتابة، التساهل في إيراد بعض الألفاظ والمصطلحات، فيما يكتبون، إما أن يكون ذلك منهم من باب خفاءِ الأمر عليهم، وإما أن يكون من باب مجاراة العامَّة عن غير قصد منهم لذلك، وإما من باب الأخذ بالشائع وإن كان باطلاً، ونبذ المهجور وإن كان حقًّا، وليس من هٰذه الثلاثة شيء يصلح أن يكون مستنداً لأولئك، فيأخذوا به راغبين عما هو صواب ظاهر الصواب، والذي يتتبع ما كتب أولئك الكتاب فسوف يجمع الكثير من هٰذه الألفاظ والمصطلحات، ليخرجها للناس مجموعة، مبيناً زغلها، وغربتها عن جواهر الإسلام. ومن هٰذه الألفاظ والمصطلحات التي شاعت: (رأي الدين)، أو (رأي الإسلام)، أو (رأي الشرع).

* **ثانياً :-**

ولا يكفي للحكم على بطلان هذا اللفظ الشائع حتى بين خاصة المثقفين الإسلاميين ودعاتهم أن نقول: إنه باطل غريب، فالحكم بإطلاق الألفاظ والأحكام من غير دليل على ما فيها من صواب أو من خطإٍ هو شيء يدخل في باب التساهل، بل في باب النكر، ولا يتجاوز ما أشرنا إليه من غربة وزغل، وهذا - على الأقل - محظور على من يتصدى لبيان

وجه الحق في أي أمر من الأمور.

*** ثالثاً: ـ**

وإذ الأمر كذلك، وإنه لا يكفي في الحكم على هٰذا اللفظ بالغربة والبطلان، بإطلاق ذلك عليه، فلا بُدَّ إذاً من إقامة الحجة، وتقديم الدليل على بطلان هٰذا المصطلح وغربته، وعلى فساده وعدم صحته. فكلمة (رأي) مصدر لرأى يرى، يقال: رآه يراه رأياً، أي: أبصره بحاسَّة البصر، واعتقده، ودبَّره، فتكون كلمة (رأي) مصدراً لـ (رأى البصرية) و (رأى العلمية) كما يقول اللغويون والنُّحاة، ولسنا هنا بصدد الحديث عن رأى البصرية ومصدرها، بل حديثنا يدور حول رأى العلمية ومصدرها.

فحين يعمل الإنسانُ رأيه في أمر للوقوف عليه صحةً أو بطلاناً، قوةً أو ضعفاً، صواباً أو خطأً، يعمله وهو يعلم علم اليقين أن وقوفه على أحد وصفي الأمر الذي يُعمل رأيه فيه، يتردد بين الوصفين اللذين يوصف بهما الأمر نفسه، من صحة أو بطلان، وقوة أو ضعف، وصواب أو خطإ، لأن وقوفه عليه ـ وهو الحكم الذي ينتهي إليه على هذا الشيءِ ـ ناشىءٌ من تقديره العقلي، والعقل خَلْق الله سبحانه، ولا يبلغ حدَّ الكمال بنفسه، ولا يرتكس إلى النقص بنفسه، فنقصه وتمامه، أمران نسبيان ينشأ بهما الحكم على الأشياء.

والرأي هو نوع من التدبير، بل هو التدبير عينه، وإعمال النظر، وإجالة التفكير في الأمور، والحكم الذي ينشأ من ذلك، لا يكون مقطوعاً به يقيناً، بل يكون مظنوناً، والظن ـ راجحاً كان أم مرجوحاً ـ لا

يخرج عن دائرة الظن، وإن كان صاحبه قد وصل إليه بإعمال، وتدبير، وتفكير، وتسميته حكماً من باب التجوُّز ليس إلَّا، وهو بهذا لا يكون إلا ظنًّا، والرأي، والظنُّ، والحكم في هذا، كلُّها مترادفات لشيءٍ واحد.

وإذ ذلك كذلك فإنَّ كلمة (رأي) لا تصلح أن تُطلق، ويراد بها أمر قضى به الله سبحانه في كتابه أو في سنة نبيه ﷺ، لأنهما ـ الكتاب والسُّنة ـ هما قوام دين الله، الذي قال فيه: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ و ﴿اليوم أكملتُ لكم دينَكم وأتممتُ عليكم نِعمتي ورضيتُ لكُمُ الإسلامَ ديناً﴾.

وكل أمر قضى به الله في الكتاب والسُّنَّة يقالُ فيه: هو من دين الله، ودين الله يخاطب به الله سبحانه خلقه جميعاً على لسان نبيه ﷺ، وقد عرَّف العلماء الحكم الشرعي بأنه: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين، إما بالطلب، وإما بالكف، وإما بالتخيير، والله سبحانه لا يخاطب عباده بحكم مبني على التدبير، والتفكير، وإعمال النظر، بل يخاطبهم بحكمٍ ناشىءٍ من علمه بما يصلح لعباده، وإرادته الصلاحَ لعباده، فيقضي به بكلمة كن، فيكون حكماً لله سبحانه، ليس الرأي شيئاً قريباً منه، وليس هو قريباً من الرأي، بل بينهما من البعد والفرق ما بين الرأي والحكم.

وتشريع الله أحكامه، وخطابه عباده بها يكون، بلفظ: (قضى) أو (حَكَم)، أو (أمر)، كقوله تعالى: ﴿وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً﴾، وكقوله تعالى: ﴿وأنِ احْكُمْ بينهم بما أنزلَ الله ولا

تتَّبِع أهواءهم﴾، وكقوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأماناتِ إلى أهلِها﴾.

وهذه الألفاظ بمعانيها اللغوية لا تحتمل إلا وجهاً واحداً فقط، وهو إمضاءُ ما تحمل من حكمٍ وإنفاذُه، على مُراد الله سبحانه، ومرادُ الله في خطابه، لا ينكشفُ لعباده إلا بظهوره بأمره أو بقضائِه أو بحكمه.

وأمر الله سبحانه عباده بأحكامه إما أن يكون بصريح لفظ (أمر) أو ما اشتق منه، وإما بألفاظ أخرى بصيغة طلب الأمر، كقوله تعالى: ﴿حافظوا﴾، وكقوله: ﴿فاتبعها﴾، وكقوله: ﴿قل﴾. وإما بصيغة طلب النهي، كقوله تعالى: ﴿لا تكونوا﴾، وكقوله: ﴿لا تقربوا﴾، وكقوله: ﴿لا تشتروا﴾.

وكلا الصيغتين: **الأمر والنهي لهما** صيغٌ أخرى، تفيد ما يفيده صريح الأمر والنهي، من طلب للشيء، أو طلب للكفِّ عنه، كقوله تعالى في الأمر: ﴿عليكم أنفسكم﴾.

مما تقدَّم يستبين لنا أن الرأي ليس له موردٌ قطعاً في أوامر الله ونواهيه، وأن ما قضى به الله سبحانه، أو حكم به، أو أمر، ونزل به الوحي على رسول الله ﷺ إنما كان قَضاءً أو حكماً أو أمراً عَلِم الله سبحانه به مصلحةً لعباده، فخاطبهم به خطاب العليم الحكيم الذي أحاط بكل شيء علماً منذ أن كان.

وقد يقول قائِل: إنَّ الله سبحانه قد نسخ بعض الأحكام وشرع غيرها بدلاً منها، وأثبت ذلك في محكم تنزيله فقال: ﴿ما ننسخ من آية أو

نُنسها نأت بخير منها أو مثلها﴾، وقال أيضاً: ﴿وإذا بدلنا آية مكان آية، والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر﴾ أفليس هذا يشبه أن يكون رأياً؟!

فأقول: هذا قول في دين الله سبحانه بغير علم، وليس يدَّعيه إلا من لم يؤْت أدنى حظٍّ من الفقه في الدين، أو كان مجانباً للحق، باغياً عليه، عادياً حدوده. إذ النسخ شيءٌ، والرأي شيءٌ، فالنسخ زوال حكم قضى به الله وأمر به عباده في زمان ما، بحكمٍ آخر، اقتضت حكمته ـ وهو أعلم بما يصلح لعباده ـ أن يكون خطابه لهم على هذا النحو، يُدْرَكُ ذلك بعد ظهور الحكم واستجابه العباد له، وإذعانهم له بالعمل به، فيعلمون أن خطابهم بالحكم، أو بالحكمين الناسخ والمنسوخ في زمانين متعاقبين، إنما كان من رحمة الله سبحانه بهم.

ثم إن من يقـول بأن النسـخ يشبهُ أن يكون رأياً، قد أوغل بعقله القاصر مَوْغِل بعض الفرق الشاردة عن مورد الهدى، تلك التي تقول وتعتقد بعقيدة «البَداء»، وهي عقيدة تكاد أن تكون اتهاماً صريحاً لله في علمه حاشاه، إذ معنى البَداءِ: «**علم شيءٍ لم يكن الله يعلمه من قبل، فبدا له وظهر من حسن شيءٍ أو قبحه ما كان خافياً مستوراً**»، وأيُّ ضلال أكبر من مثل هذا الاعتقاد المفترى على الله جلَّ جلاله، وهو الذي أحاط بكل شيءٍ منذ أن كان، وهو وحده أعلم كيف كان، وإلى أن تقوم الساعة.

فأيُّ فرق حينئذٍ بين من يرى أن النسخ يشبه أن يكون رأياً، وبين من يقول ويعتقد بعقيدة البداء؟! فهما شيءٌ واحد، واسم واحد، لمسمًّى

واحد، وإن اختلفت صورتهما، وتباينت حروفهما.

والـوحيان (الكتاب والسُّنَّة) شيءٌ واحد، مصدرهما الله سبحانه، نزل بهما جبريل على رسول الله ﷺ، وقد قطع الرسول ﷺ الطريق على أولئك الذين أرادوا أن يفرقوا بين الوحيين، فقال: «يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدَّث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجلَّ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرَّمنـاه، ألا وإن ما حرَّم رسول الله ﷺ مثل ما حرَّم الله»، وقال فيهما أيضاً: «ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض».

ولست هنا بصدد بيان مرتبة السُّنَّة من القرآن، والقرآن من السُّنة، فهـذا يطول جدًّا، وقد أفردته في بحث خاص، أتيت فيه على مسائِل نافعة إن شاء الله تعالى، يسَّر الله نشره، ولكنني بصدد بيان أنه لا يجوز إطلاق (الرأي) على السنة النبوية، كما لا يجوز إطلاقها على القرآن، فكلاهما وحيٌ من الله سبحانه، يدبِّر بهما أمر خلائقه، الذين ذرأهم في الأرض ليعمروها.

ومما يؤكد هذا أن الرسول ﷺ ـ مناط الوحي، ومعدنه المتلقيه، وحافظه ومُبْلِغُهُ ـ قد علَّم الأمة أن الرأي منه لا يكون وحياً، وأن الوحي لا يكـون إلا وحياً، وأنه ﷺ بمحضٍ بشريته لا يكون إلا بشراً فقال عليه السلام: «إذا أمرتكم بشيءٍ من رأيي فإنما أنا بشر»، فما يصدر عنه من رأي محض يظل رأياً، ربما كان رأي غيره مقدماً عليه، كما كان ذلك في تأبير النخل، وردِّه الأمر إليهم، وأنهم أعلم بأمور دنياهم، وما ذلك منه

صلوات الله عليه وسلامه إلا إقراراً ببشريته، وإن فاق بشرية الناس بها، لكنه يظلُّ بشراً، يكون منه ما يكون من سائِر البشر، يدع لهم ما يحسبون أنهم على علم به لتجربة أو خبرة، فيقول لهم يوماً في سفر، وقد ظنوا أنهم فرَّطوا في صلاتهم: «ما تقولون؟ إن كان أمر دنياكم فشأنكم وإن كان أمر دينكم فإليَّ» إنه حقًّا لرسول بشر عظيم!!

وقد فقه الصحابةُ رضوان الله عليهم هذا عن نبيهم عليه الصلاة والسلام، فما عدوه، ولا جاوزوه، بل وقفوا عنده، ولزموه، وكانوا به متبعين، آخذين به أنفسهم، فلم يقدِّموا الرأي، ولم يُقدموا على جعله سبيلاً إلى دين الله، إلا كان أحدهم يعجزْ عن إقامة الدليل على المسألة التي يفتي بها غيْره، متهماً نفسه أولاً، فهذا عمر رضي الله عنه، يخطب الناس يوماً فيقول: «يا أيها الناس: إنَّ الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً، لأن الله كان يريه، وإنما هو منا الظنُّ والتكلف».

بمثل هذا النظر الدقيق المنبىءِ عن تقوى في صدورهم كانوا يعرفون الفرق الكبير بين الوحي وبين الرأي، قبل أن يتقرر الوحي فَيُمْضى، لأنه وحي، أو يوقَفُ عنده، فلا يُمْضَى لأنه ليس بوحي.

وقد ظل الرأي مدرجة الظن والاتهام والخطإ عند الصحابة، ومن بعدهم، ممن أخذ عنهم أو أخذ ممن أخذ عنهم، لا يجدون فيه بَلالاً لعقولهم، التي ما كانت تجد ريًّا لظمئِها إلا في نصوص الوحي فحسب، حتى وفدت على دار الإسلام وأهله عقول، لم تكن بقادرة أن تُسيغ بعجمتها الفكرية سلامة الوحي، وصفاء آياته وكلماته، فأبعدت النجعة

بآرائها، وسارت بالأمة بعيداً عن صفاء الوحي وسلامته، وأخذت تزرع آراءها العقلية، بين أظهر المسلمين، وكادت أن تجعل منها ديناً يعدل الوحي، ولكن أنى؟ وكيف؟ والوحي محفوظ بحفظ الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه!!

ولست بمغفل القول: إن الاجتهاد الذي حرَّك نصوص الوحي في عقول العلماءِ، وأدخلها عقول الملايين من طلاب العلم في شتى الأعصار والأمصار، وماج بها موجاً في عرصات المدارس والمساجد، وبنى صروحاً شامخة ضخمة في كل ديار الدنيا، انطلقت من فوقها نظريات وقواعد علمية جرت في الآفاق مجرى الليل والنهار، وفي الأنفس والعقول مجرى الهواء والدَّم، وبهرت أنظار العلماء من كل أمم الأرض قاطبة، وحملتهم على حروفها ودلالاتها كما تحمل الطيور على الأغصان المونقة الخضراء.

أقول: إن هذا الاجتهاد كان، ولازال، وسيظل أبرز سمات الإسلام نفسه وأعظمها، بل هو السمة الظاهرة الكبرى، التي تميزه من بين سائِر الأديان والمذاهب، التي حملها الأنبياء والمصلحون البشر إلى شعوبهم وأممهم.

ولكن الاجتهاد لا يعني سوى تقليب النظر، وإعمال التفكير في النصوص، أو في النص الواحد لاستنباط حكم لا يفيده النص صراحة، بحيث يقال فيه: لا اجتهاد مع النص، فيكون الاجتهاد على هذا النحو الذي ذكرنا رأياً للمجتهد، يُصيبُ فيه أو يخطىءُ، وله بصوابه فيه أجران،

وبخطئِه فيه أجر واحد، غيْر أنَّه لا يُقال لاجتهاد أيٍّ مجتهد، مهما كانت قدمه راسخة في الاجتهاد: هذا رأْيُ الدين، أو رأْي الإسلام، بل يُمكِن أن يقال: **هذا رأْيُ المجتهد فلان في هذه المسألة، مع القطع بأن اجتهاده لا يعني أنه هو الذي أصاب به الحق المراد لله سبحانه، وأن اجتهاد غيره هو الخطأ، الذي لم يصب الحق المراد لله سبحانه، إذ الاجتهاد كما تقدم هو إعمال التفكير وتقليب النظر في النص الواحد، أو في النصوص، وهذا يكون منه الخطأ كما يكون منه الصواب، وإلا لكان المجتهدون كلهم مخطئين أو مصيبين، وهذا ليس من العقل في شيءٍ.**

ومع أنَّ الجلَّة من أهل العلم في كل عصر لم يجاوزوا باجتهادهم هذا الفهم، فإنهم جميعاً أو عامتهم كانوا يرون في الرأْي شيئاً من الإثم، أو يكاد، يفرون منه إلى البحث عن النص الصريح في الدِّلالة أو غير الصريح، يأخذون منه الحكم في المسأَلة التي تعرض، فإذا عجزوا فاؤوا إلى الرأْي الاجتهادي في حرج بالغ، وقد توافرت النصوص عنهم، التي تفيد رغبتهم الأكيدة عن الرأْي وذمِّه، إلى النص وحده ومدحه، مع إيصائِهم الناس أن يكونوا من الرأْي على حذر، وأن يطَّرحوا الرأْيَ بعيداً حين يجدون الدليل من كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، يقول إمام دار الهجرة مالك بن أنس: «إنما أنا بشر أُخطىءُ وأُصيب، فانظروا في رأْيي، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكل ما لم يوافق الكتاب والسُّنَّة فاتركوه». وقد اتفقوا جميعاً على هذه الكلمة، على اختلاف في أَلفاظها وحروفها. فقالها الإمام الشافعي، وأبو حنيفة، والأوزاعي، وغيرهم،

وكل واحد كان يقولها وهو يعلم أن علماً كثيراً من رسول الله ﷺ لم يصله، وإن كان قد بذل جهداً في تحصيله وتعليمه الناس، ولم يَدَّخِرْ وُسْعاً أن يصيب منه قدراً ينيله تقوى الله، ويقفه تابعاً خلف نبيه صلوات الله وسلامه عليه.

وبدهي أن الرأي المذموم عند هذه الجلَّة الباهرة، ليس الرأي الذي يتعارض مع النص في صراحته أو دلالته القريبة أو البعيدة، فهذا شيءٌ كان عندهم أدنى إلى الكفر منه إلى الإيمان، لكنه الرأي الذي لا يجد باذله عنه مندوحة لتقرير مسألة، أو إظهار حكم الله في أمر يؤديه إليه اجتهاده، الذي يتقرب به إلى الله عبادة.

هٰذا الرأي كانوا يفرون منه، ويود أحدهم لو يلقى الله سبحانه وهو لم يفت مستفتٍ في مسألة واحدة، لكنه إذا لم يجد إلا أن يفتي فهو يقدم على الفتيا، وقد علت وجهه الرُّحضاء، وارتجف قلبه من خوف ما هو مقدم عليه، كأنما نار تتلظى يراها بناظريه، يكاد أنْ يكب فيها على وجهه، لأنه إنما يفتي موقعاً بفتياه عن الله عز وجل، فأي أرض تقله، وأي سماءٍ تظله، وأي مدخلٍ يأوي إليه، إن هو قال على الله ما لم يرد، أو قال على نبيه عليه السلام ما لم يأذن به؟؟!!

من هنا ظلَّ الرأي متهماً عندهم، لا يفصح عنه أحدهم إلا محذراً غيره، خائفاً منه على نفسه، وهٰذا ابن سيرين رحمه الله، كان إذا سئِل عن شيءٍ قال: «ليس عندي فيه إلا رأي أتهمه، فيقال له: قل فيه على ذلك برأيك، فيقول: لو أعلم أنَّ رأيي يثبت لقلت فيه، ولكني أخاف أن

أرى اليوم رأياً، وأرى غداً غيره، فأحتاج أن أتبع الناس في دورهم».

وكذلك قال سالم بن عبد الله بن عمر لرجل سأله عن شيءٍ: «لم أسمع في هٰذا بشيءٍ، فقال له الرجل: إني أرضى برأيك، فقال له سالم: أخبرك برأي ثم تذهب، فأرى بعدك رأياً آخر غيره فلا أجدك».

ومن قبل هٰؤلاء قال الصحابة مثل قولهم، فكان قول المتأخرين موافقاً قول المتقدمين مطابقاً له، حتى لكأنهم ينطقون بلسان واحد، ويصدرون عن نظر واحد، ولا يخالف أحدهم الآخر إلا في اللفظ وحدهُ، وهٰذه منَّة امتن الله بها على هؤلاء النفر، الذين أوتوا العلم بإخلاصهم، وصدق توجههم إلى ربهم، من ذٰلك ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا سئِل عن شيءٍ لم يبلغه فيه شيءٌ قال: إن شئْتم أخبرتكم بالظن.

وكان الرأي عند أصحاب رسول الله ﷺ غير مساغ قط حتى ولو كان صواباً، فلا يجد أحدهم بدًّا من نصح إخوانه أن يتهموا الرأي في الدين، وإذ الرأي متهم فصاحبه مقدَّم في الاتهام. فهٰذا سهل بن حنيف رضي الله عنه يقول: «يا أيها الناس اتهموا رأيكم عن دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أردَّ أمر رسول الله ﷺ لرددته، وما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلى أمر يفظعنا إلا أسهلن بنا إلى أمرٍ نعرفه».

وكان هٰذا منهم ليس من عند أنفسهم، بل هو أخذ عن رسول الله ﷺ الذي قال لهم فيما يروي لنا عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاهموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض

العلماء بعلمهم، فيبقى ناسٌ جهَّال يستفتون، فيفتون برأيهم، فيُضلُّون ويَضِلُّون»

ولقد صدق أبو السمح حين قال: إنه سيأتي على الناس زمان يُسْمِن الرجل راحلته، ثم يسير عليها حتى تهزل، يلتمس من يفتيه بسنَّة، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن».

ولقد نبتت نابتة سوء في زماننا حين ألوى المشايخ أعنَّة عقولهم عن الإصغاء للحق وسماعه من نفر آتاهم الله حظًا من فهم الكتاب والسُّنة، وأخذوا يَعرضون على الناس هٰذا الفهم بأسلوب يجمع بين لغة الماضي ودقتها، وبين لغة الحاضر وسهولتها، فأصغت قلوب الكثيرين وعقولهم إليهم، فأوجد عليهم المشايخ، وأخذوا يريشون السهام ويشدون أوتار الأقواس، ويرمونهم من مكان خفي، لا يجرؤون على المواجهة الصريحة الشريفة، لعلمهم أنهم عاجزون أمام أولئك النفر، فأتوا من جهل وحسد في آن معاً، وشر الداء وأدوؤه ما يكون من جهل وحسد.

وأخيراً فإنني لا أحسب أحداً يجرؤُ أن يقول: رأي الله كذا، وأي فرق ظاهر بين قولنا مثلاً: رأي الله كذا، ورأي الدين أو الإسلام كذا، فإن الدين هو الوحي المنزل على النبي ﷺ الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ الدِّينَ عندَ الله الإسلامُ﴾.

* * *

من أحقُّ بالفتيا؟

حينما رزحت على صدر مجتمع المسلمين كوارث الكفر، وأقامت بين أظهرهم بوائق الشر، وسلبتهم الأمم الغالبة حرية التصرف في شؤونهم وفق مقتضى شريعة الإسلام، وألزمتهم السير في ركابها، والأخذ بكل ما تمليه عليهم في نظام حياتهم، صاروا إلى حال من السوء أدنى ما تكون إلى الشك في صحة شريعة الإسلام وحقيقتها بالأخذ، وجعلوا يصرفون ـ مع اتساع رقعة الزمن ـ أبصارهم عنها، يأخذون لأنفسهم من غيرها مما قد يتفق أو لا يتفق مع صريح الشريعة، متأولين نصوصاً فقهية لا يُدرى في حقيقة الأمر صحة نسبتها إلى قائِليها، لكثرة ما اعتور مؤلفاتها، محاولين بذلك التلفيق أو التوفيق بين ما صار مفروضاً عليهم، وبين ما تفرضه الشريعة من أحكام، غير ذاكرين أن ذلك الشك لا يتطرق من قريب أو من بعيد إلى الأصلين اللذين يجب على كل من يطلب منه الإفتاء أن يعود إليهما في فتواه، إذ الإفتاء هو في حقيقته اجتهاد.

واختلاف العلماء في مسألة من المسائِل يعود في جميع أحواله إلى أمرين اثنين :ـ

* **أحدهما**: عدم توفر الدليل مما يحمل العالم على الاجتهاد قياساً

على مسألة، أو استنباطاً من دليل عام يتناول مسائِل كثيرة.

* **ثانيها**: وجود الدليل ولكن ربما خفي وجه الدِّلالة فيه على المسألة التي دلَّل به عليها عالم، وظهر وجه الدلالة فيه بشكل أدق وأسلم لعالم آخر، وهٰذا يكون لاختلاف قوة النظر بين العلماء، بما أوتي كل منهم من فهم للنص ذاته، وبمعرفته بما يتصل به من أحوال تعين على فهمه، بغض النظر عن فلان أو فلان، فإن الحق لا يعرف بالرجال، بل الرجال يعرفون بالحق.

وهنا يأتي دور العالم أو الفقيه في أي زمان، وفي أي مكان، أن ينظر في ما نظر فيه العلماء أو الفقهاء الذين مضوا قبله، وخلَّفوا وراءهم اجتهادهم في المسائِل التي اجتهدوا فيها، لا في الأخذ بها أخذاً مسلماً فيه، من غير ترجيح لاجتهاد على اجتهاد في مسألة ما، ولا في النظر الحائِر الذي يتيه فيه الناظر نفسه، فضلاً عن غيره، ممن ينتظر أن يعرف حكم الله في هذه المسألة، ولا في سوق الاجتهاد فيها سوقاً مجرداً، قائلاً: هذا رأي فلان في هٰذه المسألة، وهذا رأي فلان. . . إلخ. ولا في التعصب لرأي واحد لا يحمله عليه إلا الهوى، فكل هٰذه لا يكون فيها نصح لعامة المسلمين ولا لخاصتهم، وليس يصح أن يقال: إن في واحد من هٰذه كلها علماً صحيحاً بله أن يقال: إفتاء.

إذاً فواجب العلماء في المسائِل التي اختلفت فيها أنظار العلماء باجتهادهم هو النظر من جديد في هذه المسائِل، بإنزالها على أدلتها من الكتاب والسنة وإجماع الأمة، فإن رجح لديهم اجتهاد عالم في مسألة

منها على اجتهاد عالم آخر لموافقته صريح الدليل، فيكون اجتهادهم فيها قد وافق اجتهاد من سبق، ولا يكون ذلك إلا محض توافق في نظر مجتَهِدَيْن اثنين متقدم منهما ومتأخر، اجتهد كلاهما، مستندين في اجتهادهما إلى دليل.

وفي الأغلب أن اجتهاد المتأخرين لا يتجاوز دائِرة اجتهاد المتقدمين في المسائِل التي اجتهدوا فيها، ولا يعدوا اجتهادهم ترجيح رأي على رأي، إلا في قليل من المسائِل التي اختلفت أيضاً فيها أنظار المتقدمين للسببين اللذين ذكرنا آنفاً ـ غير أن اختلافهم لم ينته بأحدهم إلى الوقوف على الحكم الصحيح في هذه المسائِل، وهنا يكون الدور الكبير للمتأخرين من العلماء، القادرين على النظر الاجتهادي، ليقدموا جديداً من العلم للأمة غفل عنه المتقدمون، أو أخطؤوا فيه، أو لم يقطعوا فيه برأي لخفاء الدليل أو ذهابه، ولا يقال هنا: لم يترك المتقدمون للمتأخرين شيئاً، بل يقال: كم ترك المتقدمون للمتأخرين، وفي عالمنا الإسلامي اليوم وفرةٌ من العلماء القادرين على النظر الاجتهادي، ولكن منهم من يحجم عن الاجتهاد وهم الأكثرون، ومنهم من يقحم على الاجتهاد دائِرته وهم الأقلون، فيخرج منها بين الفينة والفينة قبضة من العلم، فينثرها بالقلم واللسان بين المسلمين في بلادهم وفي غير بلادهم.

وقد مني هؤلاء الأقلون بجهلةٍ ممن يُلحقون أنفسهم بالعلم إلحاقاً، وسربلوا أجسامهم بسرابيل تقيهم الأقل منهم جهلاً أن يُفْتَضحوا في

أعينهم، وغشيتهم غواشي الحسد الأسود، فانطلقوا في خفوت أحياناً، وفي صراخ أحياناً أخرى يمكرون بأولئك الأقلين، ويكيدون لهم كيداً لا يفعله أعـدى الأعـداء، وأشـدهم حرباً على الحق، ويصورونهم تارة بالخروج على جماعة المسلمين، وتارة بكراهية الأئمة الأعلام، وتارة بالطعن على الأولياء، وتجريح الأتقياء بنصوص الكتاب والسنة، وتارة بالتـآمر على الأمن، وتارة بإثارة الفتن، وتارة وتارة وتارة، فيلقى أولئك الأقلون من هؤلاء من الشر والبَهْت، ما لا يقوى على احتماله إلا أولو العزم.

ومما يزيد من إلزام هؤلاء الأقلين بالاجتهاد الأمور الحادثة التي لم تكن في عهود مضت، وهي كثيرة، ولا يمكن القول بالاكتفاء بوقوعها، وترك الناس وشأنهم فيها، من غير أن يفصل بين ما هو محظور منها وبين ما هو مباح، فإن إظهار حكم الله في المسائل الحادثة واجب لا محيد عنه، وتخلي القادر عنه فيه إثم كبير، لأن الله سبحانه انتدب لدينه طائفة من العلماء أوجب عليهم ذلك، ولا يستقيم أمر الإسلام في حياة الناس إلا به، ولا يعـظم شأن الإسلام في أعين الناس إلا به، ولا يُقْبلُ غيرُ المسلمين على الإسلام إلا به، فإن أحجم العلماء القادرون عن إظهار حكم الله في هٰذه المسائل، فإنهم بإحجامهم هذا قد ألقوا الناس في ظلمات الحيرة والاضطراب.

وإذا قُدِّر وجـودُ فقهـاء مذاهبَ في زمـاننا، ليس فيهم قدرة سوى استيعاب نصوص المذاهب وحكايتها كما هي لمن يستفتونهم، والقطع في أنفسهم أنهـا هي الحق ولا حقَّ سواها، أو أن الحق متعددٌ بتعدد

المذاهب التي ينسبون أنفسهم إليها، ثم نراهم يحرصون على إلزام الناس بها بما يكون أشدَّ من حرصهم على استقصاء أدلة المذهب الذي يفتون به من يستفتونهم، ويُعلَنُ في الناس أنهم مفتون، فهؤلاء ما كان ينبغي أن يرضوا أن يتبوؤا مناصب المفتين، لأنهم يعلمون أن الإفتاء هو الاجتهاد، والمفتي مجتهد، وهم قد قعدوا عن بلوغ مرتبة الاجتهاد، إما من عجز وإما من خوف، وكلاهما حائِل لهم عن الوصول إلى منصب الإفتاء، فأولى بمن يعرف من نفسه عجزاً عن الاجتهاد، أو خوفاً من ولوج بابه، وهو يتبوأ منصب الإفتاء أن يعتزله لئلا يحمل وزره ويتخوض في إثمه.

ولا يجوز شرعاً إذا وجد من يقدر على الفتيا بالنظر في ما تيسر له من الأدلة، والمعرفة بمذاهب المجتهدين أن يُصَدَّ عن الفتيا، أو يؤخذ بِحجْزِهِ عنها، أما من كان جاهلاً بها، ينكشف جهله من أول فُتيا يُفتي بها، ولم يعرف عنه إلا التسليم للمذهب الذي تفقه فيه، من غير أن يكون له جهد إلا نقل مسائِله لمن يستفتونه، فهذا هو الذي يُمنع من الفتيا، وحتى هذا لا يجرؤ على منعه من كان مثلَه، أو من كان دونه، أو من كان أعلى منزلة منه في معرفة المذهب والتسليم له.

وقد أخبر النبي ﷺ عن زمان يأتي على الناس يتصرف فيه العلماء ويضعف فيه العلم، وينزع الناس فيه إلى الجهل، فقال: «إن الله لا يقبض هذا العلم انتزاعاً ولكن يقبضه بموت أهله، حتى إذا مات العلماء اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فاستفتوهم فأفتوهم فضلوا وأضلوا». أفيكون

من حق هؤلاء الذين أخبر النبي ﷺ عنهم أن يقولوا في الذين ويجولوا كما يشتهون ثم لا يكون من حق من أكرم الله بعلم الكتاب والسنة والإحاطة بمذاهب أئمة الإسلام ومجتهديه أن يفتي، فإذا أفتى انتضى أولئك أقلامهم وأحقادهم وحسدهم ثم أخذوا يأتمرون عليه، ويظهرون في أعين من ألقوا إليهم بمقاليد عقولهم الجاهلة أنه داعية فرقة، ومثير فتنة، ومدبر مكيدة، لا تحكمهم تقوى، ولا يردهم دين، ولا يَرْدَعُهم خوف من الله ولا اليوم الآخر.

وأضع بين يدي القارىء الكريم ما كنت كتبته في كتابي «الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد» تحت عنوان: وأخيراً المفتي.

إن من أهم ما يجب أن يعرفه طالب العلم أن الفتوى في الدين أمرها ليس بالسهل، وأنه لا يجوز لأي إنسان أن يتعرض لها من غير أن يتخذ الأسباب الكاملة التي تؤهله أن يفتي في المسألة الواحدة، أو المسائل الكثيرة التي تعرض له، ولا ينبغي أن يغيب عن فطنة طالب العلم أنه إذا ذكر الاجتهاد ذكر الإفتاء، فهما صنوان، ولذا يجب علينا أن نعرف الأوصاف التي يجب أن تتوفر في المفتي أولاً، قال أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي: «ومن صفته وشروطه ـ أي المفتي ـ أن يكون مسلماً، عدلاً، مكلفاً، فقيهاً، مجتهداً، يقظاً، صحيح الذهن والفكر والتصرف في الفقه وما يتعلق به».

ثم عرض ابن حمدان رحمه الله إلى تفصيل هذه الشروط وبيانها، وصفة الاجتهاد التي تؤهل المفتي للإفتاء ليس مقصوداً بها أن يكون قد

نال مرتبة الاجتهاد المطلق، بل المهم أن يكون مجتهداً فيما يفتي فيه، فالمجتهد المطلق، ومجتهد المذهب، والمجتهد في نوع من أنواع العلم كأن يكون متبحراً في علم الفرائض مثلاً، ومجتهد المسألة أو المسائل، كل هؤلاء مجتهدون، ويجوز لهم أن يفتوا، أما المجتهد المطلق فله أن يفتي في كل مسألة يسأل عنها، وأما مجتهد المذهب فميدانه المذهب الذي تفقه فيه، وعرف مسائله كلها خفيها وجليها، فهو إذ يفتي إنما يفتي بالمسألة المستندة إلى دليلها الذي يعرفه ويتقنه. وأما المجتهد في نوع من العلم فيفتي في مسائل هذا العلم فقط دون سواها، وأما مجتهد المسألة أو المسائل فلا يجاوزها إلى غيرها في فتياه.

وأما ما ترى عليه المفتين في أغلب بلاد المسلمين من التقيد في فتياهم بمسائل المذاهب التي تفقهوا بها، من غير نظر في الدليل، فإن ذلك منهم لا يعتبر إفتاء، وإنما هو حكاية لرأي أو بيان لاجتهاد رجل آخر حفظ عنه مسائله التي أفتى بها، وهو إذ يفعل ذلك إنما يفتي من غير دليل، وهذا لا يجوز من المفتي أبداً، يقول ابن القيم رحمه الله: «ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ولا يلقيه للمستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه، فهذا لضيق عطنه وقلة بضاعته من العلم، ومن تأمل فتاوى النبي ﷺ الذي قوله حجة بنفسه، رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره ووجه مشروعيته، فإذا عريت الفتوى من الدليل فلا يجوز للمفتي أن يفتي مقلداً إمامه في المذهب من غير نظر في الدليل. بل يكتفي بمعرفة حكم هذه المسألة التي تعرض له عند إمام مذهبه من غير إن يعرف دليلها».

وقال الرازي في المحصول: «اختلفوا في غير المجتهد، هل يجوز له الفتوى بما يحكيه عن المفتين، فيقول: لا يخلو إما أن يحكي عن ميت إو عن حي، فإن حكى عن ميت لم يجز له الأخذ بقوله لأنه لا قول للميت، لأن الإجماع لا ينعقد على خلافه حيًّا، وينعقد على موته، وهذا يدل على أنه لم يبق له قول بعد موته، وقد حكى الغزالي في المنخول إجماع أهل العلم على المنع من تقليد الأموات.

ولذلك كان الصحابة والتابعون يحذرون من الفتيا التي لا تستند إلى دليل من قرآن أو سنة، فهذا عبد الله بن قيس رضي الله عنهما يقول لجابر بن زيد وقد لقيه في الطواف: «يا أبا الشعثاء، إنك من فقهاء البصرة، فلا تفت إلا بقرآن أو سنة، فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت». ويقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (تعلموا العلم قبل أن يقبض، وقبضه أن يذهب أهله، ألا وإياكم والتنطع والتعمق والبدع، وعليكم بالعتيق».

وكانوا يرون إثم الفتيا يلحق من يفتي بغير دليل، لأنه بفتياه هذه حمل من قبل فتياه أن يعمل بها من غير تثبت، يقول أبو هريرة رضي الله عنه: «من أفتي فتيا من غير تثبت فإنما إثمه على من أفتاه».

كما كانوا يكرهون السؤال عن أمر لم يقع، لما فيه من التكلف، فعن مسروق قال: «كنت أمشي مع أبيٍّ بن كعب، فقال فتى: ما تقول يا عماه في كذا وكذا؟ قال: يا ابن أخي: أكان هذا؟ قال لا: قال فاعفنا حتى يكون». وعن الأعمش قال: «كان إبراهيم إذا سئِل عن شيء لم يجب

فيه إلا جواب الذي سئِل عنه».

وكانوا يمسكون عن الفتيا بما لا يعلمون خشية أن يقعوا في هلاك بفتياهم، ويرون النجاة في قول لا أدري. فعن الشعبي قال: «لا أدري نصف العلم».

انظر إلى ما يقوله أعلام العلماء، ثم انظر ما يكون من مفتي هذا الزمان، واعتمادهم في فتاواهم على ما استودعه المؤلفون بطون كتبهم، وهم يظنون أنهم بذلك يحسنون صنعاً، أو أن العلم لان لعقولهم، ولو علم هؤلاء المفتون لم صنف الفقهاء كتبهم لراجعوا أنفسهم كثيراً قبل أن يعمدوا إلى إحدى فتاواهم فيفتوا الناس بها، والفقهاء الذين ألفوا ثم أفضوا إلى ربهم رحمهم الله، ما ألفوا إلا لأمرين:-

* **أولاً**: ليفيد الناس من بعدهم طرق الاجتهاد، وذلك لحسن تصرفهم في الحوادث، وبناء بعضها على بعض.

* **وثانياً**: لمعرفة المتفق من المسائِل والمختلف فيها، وهذا اللون العلمي لا نجده إلا عند فئَة قليلة من الفقهاء، وهم الطبقة الممتازة كالنووي، وابن قدامة، وابن حزم رحمهم الله، أما الغالبية العظمى من الفقهاء فهم ناقلون جمَّاعون.

أما أن يحكي غير المجتهد فتواه عن مجتهد حي ويفتي الناس، فقد قال فيه الآمدي رحمه الله: «ذهب أبو الحسن البصري وجماعة من الأصوليين إلى المنع من ذلك، لأنه إنما يُسأل عما عنده، لا عما عند غيره، ولأنه لو جازت الفتوى بطريق الحكاية عن مذهب الغير، لجاز

ذلك للعامي، وهو محال مخالف للإجماع»، وقال ابن القيم رحمه الله: «ليحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه وتعالى أن يفتي السائل بمذهبه الذي يعتقده وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسألة أرجح من مذهبه وأصح دليلاً، فتحمله الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه، فيكون خائناً لله ورسوله وغاشًا له، والله لا يهدي كيد الخائنين، وحرم الجنة على من لقيه وهو غاش للإسلام وأهله، والدين النصيحة، والغش مضاد للدين كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق»، وقد تقدم كلام لابن القيم أيضاً نصه: «ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ولا يلقيه للمستفتي ساذجاً مجرداً عن دليله ومأخذه»، وقال أيضاً: «لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده دينه، هٰذا إجماع السلف كلهم، وصرح الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنهما بذلك».

هذه النقول تكفي في تعريف المفتين واجبهم وما ينبغي عليهم أن يفعلوه من بذل الجهد في استيعاب العلم ومعرفة خوافيه وظواهره، وصرف الهمة إلى علوم الكتاب والسنة، والوقوف بالمسائل عند حدودها المرسومة التي عرفها السلف الصالح، فوقفوا عندها، وليعلم أن الإفتاء جليل الشأن خطير الأثر، فإن فتوى المفتي شريعة عامة كما يقول ابن القيم رحمه الله تعالى، وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «من أفتي بغير علم كان إثمه على من أفتاه».

ولا شك أن الإفتاء أصعب منزلة من القضاء، لأن المفتي من شأنه

إصدار ما يرد عليه من ساعته بما حضره من القول، والقاضي شأنه الأناة والتثبت، ومن تأنى وتثبت تهيأ له من الصواب ما لم يتهيأ لصاحب البديهة.

* * *

الخَرَّاصُون

الخَـرَص هو: الحـزر، والكذب، وكل قول بالظن، قاله صاحب القـامـوس، والخـارص: اسم فاعل من الخَرَص، والخرَّاص: صيغة مبالغة تدل على كثرة الخرص أو الكذب، أو القول بالظنِّ، إذ القاعدة في اللغة: أنَّ زيادة المبنى تدل على زيادةٍ في المعنى.

والقول القائِم على الظن والحزر هو كذب ومين، ومنه قوله ﷺ: «إياكم والظنَّ، فإن الظنَّ أكذب الحديث»، قال في النهاية: الخرص هو تقدير بظن.

وإذا ظلَّ الخرص حبيس النفس لا يتجاوزها إلى قول أو فعلٍ، فهو لا إثـمَ فيه، أما إذا ظهر له أثرٌ، فأشفى بصاحبه على قول فقاله، أو على فعلٍ ففعلهُ، فيكون حينئذٍ قد اجترأ على إثمٍ فاجترح ما أداه إليه من أسبابه التي تبديه، فهو خراص، والخراص ملعون، قال رسول الله ﷺ: «وإن همَّ بسيئَة فلم يعملها كتبها الله تعالى له عنده حسنة كاملة، وإن همَّ بها فعملها كتبها الله سيئَةً واحدة».

ومعنى قُتِـلَ في قوله تعالى: ﴿قُتِلَ الخرَّاصون﴾، لُعِنَ، ويراد به الدعاء عليهم، ولم يأتِ اللعنُ في القرآن بهذا اللفظ إلا في أربعة مواضع :ـ

* **الأول**: في سورة الذاريات، وهو هذه الآية.
* **والثاني**: في سورة المدثر، وهو ﴿فقُتِلَ كيف قدَّرَ ثم قُتِلَ كيف قدر﴾.
* **والثالث**: في سورة عبس، وهو: ﴿قُتِلَ الإنسان ما أكفره﴾.
* **والرابع**: في سورة البروج، وهو قوله: ﴿قُتِلَ أصحاب الأخدود﴾.

والعلاقة بين اللعن والقتل وثيقة جدًّا، فاللعن معناه الطرد والإبعادُ من رحمة الله تعالى، والقتل: إزالة الروح عن الجسد، ومن طُرِدَ من رحمة الله وأُبْعِدَ فله بالمقتول شبه محاكاة، إذ ليس له حظ مما كان يصيبه من تلك الرحمة لو لم يكن منها مطروداً، والقتل يفضي بالمقتول إلى زوال الحياة عنه التي بها الإحساس والإمساس، فلا يصل بينه وبين ما حوله من الأشياء واصلةٌ.

ولم يذكر الخرص في القرآن إلا مقروناً بالظن الصريح، ففي سورة [الأنعام آية: ١٤٨]: ﴿قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظنَّ وإن هم إلا يخرصون﴾، و[آية: ١١٦] ﴿وإن تطعْ أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظنَّ وإن هم إلا يخرصون﴾، وفي [سورة يونس آية: ٦٦]: ﴿وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاءَ إن يتبعون إلا الظن، وإنْ هم إلا يخرصون﴾.

والظنُّ في هذه الآيات هو تأويل أو كالتأويل لكلمة الخرص، بل إنه هو اللفظ المرادف للفظ الخرص في معناه كما سبق وبينا، فكأنما هو

فيها من بابِ تأكيد اللفظ باللفظ.

وإذ قد تضافرت نصوص القرآن والسنة كليهما على ذم الظن ـ الذي هو من معـاني الخـرص ومرادفاته ـ فليس للإنسان أن يقحم نفسه في الخرص إقحاماً، وهو قادر على أن ينأى عنه، وإذا أرخى الإنسان لنفسه العنان في مضمار الخَرَص جمح به فأهلكه، وليس العاقل بذاك.

ويحسن بالإنسان أن يُعَوِّد نفسه على أن يحسن الظن بالناس، إذ ليس في حسن الظن ما يسوءُ أو يسيء ـ وإن كان يلحق بصاحبه شيئاً من الأذى ـ أما سوءُ الظن فإنه وائِد للمودة، مثير للخصومة، باعث للفتنة، مهيج للعداوة، مفرق للجماعة، ممزق للألفة، ولا يقي من ذلك كله ويدفعه إلا ضده وهو الظن الحسن.

والخرص لا يختص ضره بالخارص وحده، فإنه لا يكاد يلم بأحد حتى ينتقـل إلى آخر، ومنه إلى غيره وهكذا، حتى يشيع في الناس، فيأكل ما في قلوبهم من خير، ويحصد ما زرعوا من أسبابه، ولا يكون من ثم فيهم فضل لشيءٍ مثلما للظن السيءِ في نهاية الأمر، إذ لا يحيق الظن السيءُ إلا بأهله.

ودائِرة الخرص واسعة جدًّا لا يكاد العقل يحيط علماً بقطرها، وعلى كل جزءٍ منها يقف خراص متخصص في الجزءِ الذي يقف عليه، وكلما أمعن الخـرَّاص في الوقوفِ على ذلك الجزء، تراه يزداد بصراً ومعرفة بالخرص، حتى يصير ـ أو يَكاد ـ خارصاً بالفطرة، لا يمكنه النزوع مما هو فيه، لأنه شيءٌ فطر عليه، وليس من شيءٍ أقوى استمساكاً ورسوخاً

من الفـطرة، فلا يكـون له من شغل إلا أن يصرف عقول الناس إليه، وبخاصة من ارتابت قلوبهم، ونأى عن النور إلى الظلمة بصرهم، ولا يزال الخـرص بالخارص أو الخراص - على اختلاف درجاتهم - حتى تصرعه على وجهه غمرته في دنياه ، وتبوِّئه نار جهنم في أُخراه.

والخراص أدنى ما يكون شبهاً بالجعل الذي يدفع النتن بأنفه، فإذا جاوز دائِرة النتن، وخرج بما يدفعه إلى جو النظافة والطهر سقط صريعاً، فيخلفه على النتن غيره، وهكذا كلما سقط واحد من الجعلان لخروجه من النتن يخلفه سواه، والخراصون يشبهون الجعلان في ذلك، فإنهم لا يعيشـون إلا في النتن، ولا يجـدون متعتهم إلا فيه، ولا تملأ قلوبهم السعـادة إلا في الـروائِـح الكـريهة، ولا تغمرهم اللذة إلا في رطوبته وعفـونتـه، لذلك لا تراهم إلا متسللين وسط الفتنة يبغونها، وفي لجة الخبائِث يرتعون فيها، وفي كبة الشر يعلونها، يقطعون علائِق الحب، ويخـرجـون الأبـرياء إلى ساحـات الاتهـام، ويفتشـون عن القبـائِـح والسوْءات، ينشرونها على الناس بلا حياء ولا ورع، ويرمون المحصنات العفيفات في غير خوف من عذاب ولا رجاءٍ في رحمة، ويقذفون الورعين الأتقياءَ بالغيب من مكـان بعيد، ويكيلون للشـرفاء الأقوياء في دينهم التهم جزافـاً، ولا يرون في الأطهـار العـظمـاء إلا ريبـة تتبعها ريبة، ويوزعون الألقاب والأوصاف على الناس، فهذا عندهم خائِن عميل، وهـذا منافق حاذق، وهذا خبيث ماكر، وهذا كذاب أشر، وهذا يلعب على سبعين حبلاً، وهذا لا تغلق السفارات أبوابها في وجهه، بل وتغرقه بالمال إغراقاً، وهٰذا يختل المغفلين ويستدرجهم إلى مآربه، وهذا يعرف

من أين تؤكل الكتف، وهذا يملأ جيوبه من جهات مريبة، وهذا يمده أهل الضلال بالفكر الباطل مدًّا، إلى غير ذلك من الألقاب والأوصاف التي لا تليق إلا بهم، ولا تصلح إلا لهم، وهم يظنون أنهم من كل تلك الأوصاف والألقاب أبرياء، أو قل: هكذا يخيل إليهم شياطينهم الذي يوحون إليهم بها، أفلا يكون حقًّا علينا أن نلعن هؤلاء بلعنة الله، فنقول: ﴿قتل الخرَّاصون﴾.

ومن شر الخرص أن يأتي الخراص من وراءِ ظهور الناس، يبحث عن واحد منهم يلقي إليه بشَرَكِهِ، ويوثقه به، فلا يقوى على الفكاك منه، وهذا الواحد لا يصرفه عن حسن ظنه بالخراص صارف، فإذا لقيه أسرع إليه بالمودة، وألقى إليه بالسلام، وأقبل عليه بالبشاشة، والخراص لا يرى في براءة هذا الواحد أَوْ ذاك إلا لوثة يصبغ بها لسانه، ويفتل بها حبلاً من الإفك فتلاً شديداً ليزيد من شدةِ وثاقه إليه.

ومن شر الخرص أيضاً أن يقتنص الخراص كلمات سمعها من فلان أَوْ من فلان، فيزيد عليها أَوْ ينقص منها، لا يبغي إلا أن يشوه صورة فلان هذا، فيجرئ الناس عليه بذمه والنيلِ منه، لا يحمله على ذلك إلا حسد حط في صدره بأقبح شيءٍ وأسوئه، أو مظنة سوءٍ أفزعته في نوم ويقظة، بلا دليل ظاهر، ولا برهان مبين.

ومن شر الخرص أيضاً أن يتربص الخراص بمن يريد خرصه الدوائِر، حتى إذا شام شيئاً رابه منه، أمسك به بيديه، ثم أقام عليه بنياناً من الإفك والزور، وأغرى الناس بزيارته والطواف به، فيعجبون مما صنع

هذا الخـراص، ويرون في بنيانه هذا ـ وقد نمقه وشيده ـ بنياناً حقيقاً بالتـدبـر والنـظر، ليكـون أنموذجاً لهم، فيدخلونه ثم لا يعرفون كيف يخرجون منه.

والخرَّاص يرسم لنفسه دائِرةً يجر إليها من يحب أن يخرصه صيداً سهلاً بلسانه الذرب ونفسه المريضة، فلا يغادرها إلا إذا ملك الضجر عليه أقطار نفسه، فإذا عاد إلى ما كان عليه من قبل فإنه لا يلبث أن يعود سيرته الأولى، وهكذا حتى يرى نفسه موثوقة إلى خرصه، فلا يفتأ يذكرها بالسـوءِ والشر في سره، فيدخلها في تلك الدائِرة التي رسمها لنفسه، فيكون شأنه في ذلك شأن الحُطيئَةِ حين لم يجد من يهجوه بشعره، ولم ير بدًّا من أن يقول هجاء لغلبة طبع فيه، فهجا نفسه.

ومـا أجدر الخراصين الذي ذهبوا في غمرتهم يضعون في الناس بألسنتهم إيضاع مأفون أخرق أن يحفظوا قول نبينا صلوات الله وسلامه عليه في وصيته لمعاذ بن جبل حين سأله معاذ، وهل نحن مؤاخذون بما نقول يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس على مناخرهم في جهنم إلا حصائِد ألسنتهم؟!».

* * *

حكم الغناء

عني الإسلام بالإنسان عناية عظيمة، وفضله على كثير من خلق الله، فأوضح له السبيل، وأبان له المنهج، وأقامه على المحجة، وأمره باتباع الحق، ونهاه عن التلبس بالباطل، وهيأ له أسباب الحياة الفاضلة المطمئنة، وأباح له الاستمتاع بوسائل اللهو المباح التي لا تحرجه، ولا تخرجه إلى دائرة الحرام.

ومن الوسائل التي أباح الإسلام الاستمتاع بها الغناء المُطرَّب، ولكن بشروط عرفناها من نصوص القرآن العزيز، والسنة النبوية المطهرة. فإذا اختل شرط من هذه الشروط دخل الغناء في دائرة الحرام ولم يعد مباحاً.

*** الشرط الأول:ـ**

أن لا يكون في الغناءِ دعوة لمعصية، أو وصف لشيءٍ محرم، أو الإشادة بأمر منكر، أو التجرؤ على فجور في قول أو فعل، أو غير ذلك مما حرم الله سبحانه على عباده من الفواحش الظاهرة والباطنة، يقول الله سبحانه: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق﴾، وفي الحديث الصحيح حين ذكر للنبي ﷺ غيرة سعد بن معاذ، قال: «أرأيتم إلى غيرة سعد، فأنا أغير منه، والله أغير

مني، من أجل ذلك حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن».

*** الشرط الثاني: -**

أن لا يصرف الغناءُ المغني أو من يستمع إليه عن واجب ديني، وأن لا يوقعه في حرام ظاهر أو خفي، كأن يشغله عن صلاة من الصلوات الخمس، أو عن إصلاح ذات البين، أو السعي في حاجة ملهوف يقدر على قضائها، أو كأن يحمله الغناءُ على مخالطة العصاة والفجار، وأهل الفسوق والمجانة وسفهاء الناس، ثم على الوقوع في المعاصي والفواحش التي قد يدعو إليها الغناءُ، وهذا الشرط مستنبط من آيات قرآنية كثيرة، فمن الآيات قوله تعالى: ﴿إنما يريد الشيطان أن يوقعَ بينكم العداوةَ والبغضاءَ في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهونَ﴾، وكل ما صدَّ عن الصلاة وغيرها من الواجبات فهو كالخمر، وقوله: ﴿الذين يستحبُّون الحياة الدُّنيا على الآخرة ويصدُّون عن سبيل الله﴾، ومن صرفه الغناءُ عن واجب ديني فقد استحب الحياة الدنيا، وكل ما أوصل إلى حرام أو نشأ عنه حرام فهو حرام، ومن الأحاديث قوله ﷺ: «قاتل الله اليهود، إن الله لما حرم عليهم شحومها جملوه - أي: أذابوه - ثم باعوه فأكلوا ثمنه»، أي: لعنوا باستحلالهم ثمن الشحوم، والشحوم حرام عليهم.

*** الشرط الثالث: -**

أن لا يكون الغناءُ مصحوباً بآلات الطرب والموسيقى، القديم منها والحديث التي تزيد في تحسين صوت المغني وأدائه، وهذا الشرط

مستفـاد من صريح قولـه ﷺ: «ليكوننَّ من أُمَّتي أقوام يستحلُّون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف». ووجه استنباط هذا الشرط الثالث من هٰذا الحديث، أن الرسول ﷺ أنبأ عن أناس يفسدون ويجترئُون على أشياء حرمها الله، لما فيها من إفساد للعقل والجسم والمال، فيحلونها لأنفسهم أو لغيرهم، وهـذه الأشياء هي «الـزنـا» الـذي جاء في الحديث بلفظ «الحر»، و «الحرير» فهو محرم على الرجال لا على النساء، و «الخمر»، و «المعازف» وهي الآلات التي يعزف عليها للتطريب كالعود والمزمار وغيرهما.

وقـد يستشهـد بعض النـاس على جواز استخـدام آلات الـطرب والموسيقى بإباحة الرسول ﷺ للجاريتين أن يضربا على الدف، حين أنكر أبو بكر الصديق رضي الله عنه عليهما قائلاً: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله؟! فقال له الرسول ﷺ: «دعهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً» فهذا لا يصح الاستشهاد به على جواز استعمال هٰذه الآلات، فقد كان وقر في نفس أبي بكر أن الدف من المزامير المحرمة، فلما سمعهما يضربان أنكر ذلك عليهما، فلما سمع إذن الرسول ﷺ لهما بالضرب عليه وأتبع ذلك بقوله: «فإن لكل قوم عيداً» علم أن الإذن لا يتعدى الدف وفي أيام العيد، فجواز استعمال هٰذه الآلة من المعازف مخصوص بأيام العيد، وما يشبهها من مناسبات كالأعراس مثلاً، وللجاريات فقط، على أن لا يتعدى ذلك الدف إلى غيره من آلات الموسيقى.

فإذا تحققت هٰذه الشروط الثلاثة أضيف إليها **شرط رابع**، وهو: أن يكون غناءُ المرأة للنساء وحدهن، وغناءُ الرجل للرجال وحدهم، لأن في

غناءِ المرأة للرجال أو غناءِ الرجل للنساءِ مفسدة أي مفسدة، تقع بسبب افتتان بالمرأة وبصوتها، ومن المعلوم عقلاً وواقعاً أن هذه الشروط يصعب تحققها، وتعظم هذه المفسدة كلما اتسعت دائِرة الاختلاط، وازداد عدد المخالطين من الرجال والنساءِ، وتعظم هذه المفسدة حين يصاحب هذه المخالطة التبرج والتزين والتطيب وسقوط الكلفة أو زوالها بين الرجال وبين النساءِ، وقد أمر الله سبحانه في شريعته المحكمة بإغلاق الأبواب المفضية إلى الفساد، وقطع الأسباب المؤدية إليه.

* * *

طفل الأنبوب

هذه مسألة شغلت أذهان الناس منذ سنين، وجالت فيها أنظار العلماء، وحدَّقت في نتائِجها ومقدماتها عقولهم، فكان منهم المتثبت المتأني، وكان منهم المتخوِّض المتسرع.

وقد نظرت فيها نظر الحذر اليقظ المتوقي بالأدلة الشرعية، التي كان واحد منها يغني عن كل الأدلة العقلية مجتمعة، فما وجدت إلا الدليل الحاظر المانع، الذي تدرأ به تقوى الله سبحانه، فلا يكاد مؤمن يخالجه ريب في حظره ومنعه، ولا أحسب أنه تحدثه نفسه أن يُدلي فيها برأي عقلي محض، ليقول فيه بالإباحة، بالغاً ما بلغ ذلك الرأي العقلي من قوة الإحكام والنظر، فليس للرأي حيلة مع الدليل الشرعي الموحى به إلى رسول الله ﷺ من ربه، فأقول مستعيناً بالله طالباً منه السداد.

*** أولاً :-**

إن طفل الأنبوب لا يعدو أن يكون تجربة علمية ظنية، لا يمكن القطع معها بحمل المرأة وإنجابها، لأن الحمل والإنجاب حتى في الحالات الطبيعية - يبقيان شيئاً ظنيًّا محضاً، مرده إلى علم الله وإرادته وحده، لا يستطيع إنسانٌ أن يحدسه فضلاً عن أن يقطع بوقوعه قبل أن يكون أمراً واقعاً مشهوداً.

* وثانياً :-

إن المادة التي تساعد البويضة على الانشطار، والحيوان المنوي على التفاعل مع البويضة والالتحام بها لم تعرف حتى الآن على وجه القطع ماهيتها، رغم أن بعض الأطباء يحاول أن يزيل الشك من حولها بقوله: إن الحيوانات المنوية الآن تُجمَّد وتباع علانية وبصراحة، فربما خالطت هٰذه المادة أشياء عضوية، ومنها حيوانات منوية، ولا يقال هنا: إنه لا داعي لإخفاء ماهية هذه مادامت الحيوانات المنوية تباع كما يباع الدَّم، فإن العقلية التجارية غلبت على العلم، والمنطق التجاري يفرض على صاحب تجربة طفل الأنبوب أن يخفي ماهية هذه المادَّة، إذ إن جُلَّ الناس لا زالوا على الأقل - ينفرون من أن يكون علوق حمل في أرحام أزواجهن من غير مائهم، إذاً فمن شاء من الناس الملهوفين على الأبناء - فليأخـذ بمـا هو مجهـول غير معلوم، ومن شاء فلْيأخذ بما هو ظاهر معلوم، والنتيجة في النهاية واحدة، حمل لا يُعرف ماؤه، لكنَّ الإقبال على المجهـول غير المعلوم يظل أرغب وأكثر، ويتوفر بذلك لصاحب تجربة الأنبوب دخل مالي وفير.

* ثالثاً :-

قضت إرادة الله سبحانه أن يكون تزاوج بين الرجال وبين النساء، وأن يكون منهم العقيم ومنهم الولود، قال تعالى: ﴿أو يزوِّجُهُم ذُكراناً وإناثاً ويَجْعَل من يشاءُ عَقيماً إنه عليمٌ قديرٌ﴾، ولا بدَّ للإنسان الذي يُبتلى بالعقم أن يصبر عليه، وأن يعلم علم اليقين بأن لله سبحانه حكمة في

ذلك، وحكمة الله وإرادته لا يضادان.

وإذا جاشت عاطفة البنوة في صدر الرجل، وكانت المرأة عقيماً، فقد أباح الله للرجل أن يجمع إليها ثانية، وثالثة، ورابعة. ولكن ماذا لو تحركت عاطفة البنوة في صدر المرأة، وكان الرجل عقيماً؟ فماذا تصنع المرأة حينئذ؟ الجواب: إما أن تطلب من زوجها أن يفارقها لتجرب حظّها مع رجل غيره في نيل طلبتها، وإما أن تجد في طفل الأنبوب تسكيناً لعاطفتها، وفي هذه الحالة طبعاً لن يكون طفل الأنبوب من زوجها العقيم، بل من رجل آخر مجهول تبرع بمائه، أو باعه، وهذا هو المحظور الذي سوف لن يطول زمانه، بل سيصبح يوماً ما أمراً عاديًّا غير محظور ولا معيب، وكم من باب شر فتح على الأمة بمثل هذا الأمر الذي كانت الآراء فيه مختلفة، وتساهل فيه الناس.

*** ورابعاً:-**

في هذا لا يختلف بين ما إذا كان عقم في الزوجين أو في أحدهما، وبين ما إذا كان عدم الحمل من عائق عضوي في المرأة، ولا يقال بأن العائق العضوي يشبه المرض الذي يستدعي الكشف من الطبيب لعلاجه، فالمرض شيءً والعائق شيءً آخر لا يقاس به، المرض يطلب له الدواء، والعائق لا يطلب له دواء، فاختلفت العلة فيهما، فبطل القياس إلا أن يكون هذا العائق مرضاً عضويًّا يخشى منه على صحة المرأة، فحينئذ يكون العلاج لأن العائق مرض.

*** وخامساً :ـ**

معلوم أن الـزواج يكـون لأمـرين اثنين، الأول: إعفـاف النفس عن الحـرام. والثاني: النسل والولد. وتحقق الأول يغني عن الثاني، أما تحقق الثاني فليس مغنياً عن الأول، فقد يكون مع الإنجاب والولد وقوع الفاحشة من الرجل أو من المرأة، أما إذا عفَّ الإنسان بالزواج عن الوقوع في الفاحشة فيبقى طلب الولد أمراً ثانويًّا يمكن الاستغناء عنه كما هو واقع في حياة الكثيرين.

*** وسادساً :ـ**

قاعدة سد الذرائع في الإسلام تفرض حظر طفل الأُنبوب ومنعه، إذ إن هذه القـاعـدة لا تحظر على المسلم شيئاً من الحلال الصريح مخافة الـوقوع في الحرام الصريح، وطفل الأُنبوب يطلب ـ بغض النظر عن وصفه بالحل أو بالحرمة ـ بسبيل غير مشروع، وهو الكشف على عورة المرأة وملامستها وتصويب النظر إلى مواطن الفتنة، فالقضية فيه معكوسة تماماً، فيكون أولى بالتحريم مما حُرِّم بسد الذرائع.

*** وسابعاً :ـ**

وبعـدما تقدم ينبغي أن نعلم أن مثل هذه الحالة التي يمتنع فيها الحمل لعائِق إلا بطريق الحمل الأُنبوبي، ليست حالة مرضية يصدق عليها ما يصدق على ما يطلب للمرض من علاج ودواء، فلا يباح للطبيب علاجها بالنظر إلى عورة المرأة وبخاصة المغلظة منها، وليس كل حالة

مرضية أيضاً يباح للطبيب أن يجري ما يعرف بـ «الفحص النسائي» الذي تساهل فيه الناس في زماننا هذا تساهلاً جرَّهم إلى الإثم، وأوقعهم في حبالة المنكر، وأذهب عنهم الحياء، والحياء من الإيمان.

وإذا كان النظر لا يباح لوجه المرأة الأجنبية إلا أن تكون نظرة واحدة فجائية، يحرم على الرجل بعدها النظر مرة أخرى، فكيف بمثل هذا الكشف الذي لا تُمليه ضرورة شرعية.

وقد صحَّ في ذلك أحاديث كثيرة عن رسول الله ﷺ منها قوله لعلي رضي الله عنه: «إن لك الأولى وعليك الآخرة»، وأخرج الإمام مسلم في صحيحه عن جرير بن عبد الله البجلي قال: «سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجأة فأمرني أن أصرف بصري»، والقرآن صريح في نهيه وأمره في هذا الأمر: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم﴾، و ﴿قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن﴾، ولا شك أن من حفظ الفرج عدم الإذن بالنظر إليه لغير ضرورة شرعية أباحها الشارع الحكيم، بل إن الأمر بغض البصر وعدم النظر كما يكون من الرجل للمرأة وبالعكس، يكون من المرأة للمرأة أيضاً، ومن الرجل للرجل، يقول عليه الصلاة والسلام: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة».

ومما يؤسف له، ويؤذن بالإثم والعقوبة أن المسلمين قد تساهلوا في مثل هذا الأمر وغيره تساهلاً عجيباً، حتى إن المرأة لتسمح لنفسها أن

تذهب إلى الطبيب النسائي لأدنى ألم تحس به، كان أضعافه في زمان مضى وانقضى تؤديه (الدّاية) الله يرحمها، ويرحم زماناً كانت فيه الداية أمًّا بارة رحيمة، وطبيباً حاذقاً مؤنساً، وجدَّة فاضلة تقية.

* * *

فهرست

** ... * ... **